

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٣٣

الأربعاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
	أيرلندا السيدة مايلي
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا السيد كيماي
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جاكوبس
	النرويج السيدة هايمرباك
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-76687 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وكندا وهاييتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد جون فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي، والسيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هيلين لا ليم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهاييتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي؛ والسيد كيم إيفز، رئيس تحرير صحيفة هاييتي لبيرتي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى ملاحظات استهلالية من نائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، وإحاطات من السيدة لا ليم والسيد إيفز والسفير ميشيل كزافييه بيانغ، الممثل الدائم لغابون، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي.

وأرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، وأعطيها الكلمة الآن.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بملاحظات استهلالية بشأن الحالة في هاييتي، البلد الذي لا يزال يمثل أولوية للأمم المتحدة، وبشكل شخصي أكثر، للأمين العام ولي.

خلال زيارتي الأخيرة إلى هاييتي، في شباط/فبراير، شعرت بالتفاؤل إزاء الجهود التي يقودها البلد من أجل تحقيق الإنعاش. فقد

رأيت جهودا قوية لإعادة البناء بعد الزلزال المأساوي الذي ضرب شبه الجزيرة الجنوبية في عام ٢٠٢١. وبدأت الجهود المبذولة للقضاء على الكوليرا توتّي ثمارها. وكانت هناك آمال عريضة في أن تحدد المفاوضات السياسية مسارا جديدا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

ولكن في نهاية عام ٢٠٢٢، تمر هاييتي بأزمة متفاقمة ذات نطاق ومدى تعقيد غير مسبوقين مما يثير قلقا جديا. ولا تزال هناك جهود تُبذل للدخول في حوار بشأن سبل المضي قدما. وقد بلغ انعدام الأمن مستويات غير مسبوقة وانتشرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. ووسعت العصابات المسلحة أنشطتها الإجرامية العنيفة، مستخدمة أعمال القتل والاعتصاب الجماعي لترجيع المجتمعات المحلية وإخضاعها.

ويصيب عنف العصابات البلد بالشلل ويعرقل حرية حركة الأشخاص والسلع والمساعدات الإنسانية. وقد أجم ذلك عودة ظهور الكوليرا وزاد من انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات لا يمكن تصورها وأدى إلى نزوح ١٥٥ ٠٠٠ شخص وتعطيل تعليم آلاف الأطفال. ويتضامن الأمين العام والأمم المتحدة بأسرها مع شعب هاييتي خلال هذه الأوقات البالغة الصعوبة.

وستقدم الممثلة الخاصة لا ليم وسعادة السفير كزافييه بيانغ والسيد كيم إيفز إحاطات إلى المجلس بشأن تفاصيل الحالة التي تتكشف على مرأى ومسمع من العالم. وأود، في هذه الملاحظات الموجزة، أن أوجه الانتباه إلى جانبين من جوانب الأزمة.

أولاً، تعاني بور أو برانس والمناطق الواقعة خارجها من أسوأ حالة طوارئ على صعيد حقوق الإنسان وعلى الصعيد الإنساني منذ عقود. وكما هو الحال دائما، تكون المجتمعات المحلية الضعيفة هي أكثر من يعاني. فعلى سبيل المثال، توجد ٩٠ في المائة من حالات الكوليرا في مناطق تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم. وأدين بأشد العبارات انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع على أيدي العصابات المسلحة، حسبما تفيد التقارير. والروايات المروعة الواردة في التقرير الذي أصدره قبل شهرين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في

الأمل. والآن نحتاج إلى مساعدة الهايتيين على الحفاظ على ذلك الأمل حيا، اليوم وغدا. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. لكن هاييتي ستحتاج أيضًا إلى دعم دولي لمعالجة الأسباب الهيكلية لهذه الأزمة وتقويض الدوامات التي لطالما قيدت تحقيق التنمية فيها لفترة طويلة. فالتنمية الشاملة والمستدامة ضرورية في حد ذاتها؛ كما أنها الأداة النهائية التي يستخدمها الإنسان لمنع اندلاع الأزمات.

والأمين العام وأنا والأمم المتحدة بأسرها نؤكد من جديد تضامنا والتزامنا بدعم هاييتي وشعبها ودعم تعافي البلد وتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية والاستقرار والسلام فيه. وفي هذا العام الجديد، أدعو إلى الوحدة والتضامن دعما لحل الأزمة في هاييتي، بقيادة الهايتيين ومن أجل مصلحة جميع الهايتيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها الاستهلالية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا ليم.

السيدة لا ليم (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاعهم على آخر التطورات في هاييتي، في خضم المستويات المرتفعة بشكل ينذر بالخطر من عنف العصابات في البلد.

في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، انتهى حصار محطة الوقود الرئيسية في هاييتي، الذي تزامن مع أشهر من الاحتجاجات والاضطرابات المدبرة وحواجز الطرق المسلحة في جميع أنحاء البلد، وذلك من خلال جهود متضافرة بذلتها الشرطة الوطنية الهايتية. وبدأ الوقود يتدفق في عدد من الأحياء في منطقة بورت - أو - برانس، وسمح ذلك بفتح المستشفيات والأعمال التجارية وتهيئة ما يشبه باحتمال العودة إلى الأوضاع الطبيعية.

لكن سرعان ما تبدد هذا الأمل، حيث انتشر عقب ذلك مستوى جديد من أنشطة العصابات في جميع أنحاء العاصمة، والذي اتسم

هاييتي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هي دعوة إلى العمل وتحقيق المساواة. وستواصل الأمم المتحدة إسماع صوت النساء والفتيات اللاتي يعشن في مجتمعات محلية تسيطر عليها العصابات والعمل على الحد من تعرضهن للعنف بجميع أنواعه والدعوة إلى تحقيق العدالة وإلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم البشعة.

ثانيا، ثمة حاجة ملحة إلى الدعم والتضامن الدوليين. فليس من المناسب في الوقت الراهن أن يدير العالم ظهره لهاييتي. لقد حان الوقت لتكثيف جهودنا وتحويل الأزمة الحالية إلى فرصة لهاييتي للنهوض مجددا بشكل أقوى.

وأحث كل بلد لديه القدرة على أن ينظر على وجه السرعة في طلب حكومة هاييتي تشكيل قوة مسلحة دولية متخصصة للمساعدة في استعادة الأمن والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. فقد رأيت ذلك في الميدان، وهو ضروري تماما إذا أريد لهاييتي أن تستعيد الاستقرار المؤسسي وتعود إلى الطريق المؤدي إلى السلام والتنمية المستدامة. وأكرر دعوة الأمين العام إلى تقديم الدعم الدولي للشرطة الوطنية الهايتية، على النحو المبين في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747).

وعلى الرغم من انتهاء الحصار على محطة فارو النفطية، فإن الحالة تتطلب المزيد من التضامن والعمل من المجتمع الدولي. ومن حق شعب هاييتي، شأنه شأن الشعوب كافة، أن يمارس حياته اليومية بدون تهديد بالاختطاف أو الاغتصاب أو القتل، وأن يحصل على الخدمات الأساسية والمنقذة للحياة وأن يمارس حقوقه السياسية والمدنية، بما في ذلك الحق في التصويت في الانتخابات.

يواجه العالم العديد من الأزمات الأخرى، ولكن هناك نوع من الأزمات، إن وجدت، يختبر التزامنا وقيمنا كالأزمة التي نشهدها في هاييتي. إنه اختبار للإنسانية المشتركة التي يجب أن تكون في صميم التعاون الدولي. إنه اختبار لتضامنا مع الأشخاص الذين يعانون معاناة جسيمة. وخلال زيارتي في شباط/فبراير، تكلمت مع أعضاء المجتمع المدني، والطلاب، والنساء، والفتيات. منحتني تلك المحادثات

المدني جولة جديدة من المشاورات الشاملة بشأن خارطة طريق انتقالية مع الأعضاء الموقعين على اتفاق مونتانا وجمعيات القطاع الخاص والنقابات والمنظمات الدينية. وانبثقت عن تلك العملية وثيقة توافق وطني. وتشمل الوثيقة خطوات لنقل البلد إلى انتخابات في غضون ١٨ شهرا، مع مجلس انتقالي وآلية شراف. وفي ٦ ديسمبر/كانون الأول، أصدرت مجموعات المجتمع المدني التي تقود تلك المشاورات أول بيان عام لها باسم لجنة التيسير المستقلة، داعية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بنهاية عام ٢٠٢٢.

كما يشارك في هذه الجهود أصحاب المصلحة الآخرون. فالنداء الذي وجهته الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في ٨ كانون الأول/ديسمبر من أجل إجراء تغييرات في الممارسات التجارية خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ومن المهم أن تحاول أوساط الأعمال الوفاء بتلك الالتزامات وأن تعزز الروابط مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية من أجل التوصل إلى حل للأزمة.

وبينما أوافي المجلس بالمعلومات، تجري مشاورات مكثفة بالتزامن مع جهود لتوسيع نطاق الدعم لوثيقة التوافق الوطني. وأشجع جميع قطاعات المجتمع، لمصلحة البلد، على تحية خلافاتها جانبا وصياغة مسار مشترك للنهوض بالبلد.

وبينما تواصل الحكومة الاستثمار في الشرطة الوطنية الهايتية، إذ تم استلام ست مركبات مدرعة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ومن المتوقع استلام اثنتي عشرة مركبة أخرى في العام الجديد، لا تزال القوة تعاني من شح الموارد ونقص التجهيزات الكافية للتصدي لجسامة المهمة التي تنتظرها.

ومما يفاقم من تعقيد التحديات التي تشكلها العصابات أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال تشهد انخفاضا في قوامها. فقد أدى ارتفاع مستويات الاستنفاد إلى انخفاض قوامها العملياتي إلى أقل من ١٣ ألف فرد، مع وجود أقل من ٩ آلاف ضابط في الخدمة الفعلية. نعم، لقد شنت بعض العمليات الفعالة ضد العصابات في بورت - أو - برانس، ولكن الحفاظ على تلك المكاسب الأمنية لا يزال يشكل تحديا. وتحتاج

بزيادة حادة في عمليات الخطف والقتل والاعتصاب. وشهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٨٠ جريمة قتل عمد، وهو أعلى معدل مسجل على الإطلاق. ومما يبعث على القلق بنفس القدر عدد جرائم الاختطاف من أجل الحصول على فدية. وتجاوزت عمليات الاختطاف المبلغ عنها في عام ٢٠٢٢ حتى الآن ٢٠٠ ١ حالة - أي ضعف العدد المسجل في عام ٢٠٢١ - وتسبب ذلك في جعل كل رحلة تنقل للمواطن الهايتي العادي محنة. وتجسد الزيادة في حالات الاعتصاب المسجلة طريقة عمل العصابات المروعة، التي، كما أبلغنا في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9153)، تستخدم العنف الجنسي لتهريب مجتمعات بأكملها وإخضاعها. وأصبحت الوحشية التي يرتكب بها ذلك العنف وصمة العار التي خلفتها سمعة الجناة المشينة.

ومما يزيد من تفاقم محنة الملايين الذين يعيشون وسط العنف الحالة الاقتصادية الكارثية، إذ تخضع لسيطرة العصابات جميع الطرق الرئيسية داخل العاصمة وإليها، مما يعرقل التجارة. ويعاني ما يقرب من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه حوالي ٢٠ ألف شخص ظروفًا شبيهة بالمجاعة. وبالإضافة إلى مستويات التشريد الهائلة، لا تزال ٣٤ في المئة من المدارس مغلقة. وبينما تبذل سلطات الدولة قصارى جهدها، بدعم من الأمم المتحدة، للتصدي للكوليرا، وصلت الحالات المشتبه بها إلى ١٥ ألف حالة في جميع أنحاء مقاطعات البلد الـ ١٠.

ولقي اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢١)، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ترحيبا واسعا من الهايتيين. ويبدو أن الجزاءات الثنائية اللاحقة، التي أعقبت اعتماد القرار، تؤدي إلى إحساس متجدد بالإلحاح بشأن سبل استعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا. ودعا البعض في المجتمع المدني الأفراد الخاضعين للجزاءات إلى الابتعاد عن المشهد وإفساح المجال للإصلاحات اللازمة لاستعادة المؤسسات الفعالة والشفافة.

واقترانا باستمرار المناقشات، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي جهوده للنهوض بالحوار السياسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت مجموعات المجتمع

٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٩ (هـ) من القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، التي تتعهد فيها اللجنة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن أعمالها في غضون ٦٠ يوما. وأود أن أقدم للمجلس لمحة موجزة عن العمل الذي اضطلعت به اللجنة منذ اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

في القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، طالب المجلس بالوقف الفوري للأنشطة الإجرامية العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في هاييتي والمنطقة، بما في ذلك عمليات الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والقتل والإعدام خارج نطاق القضاء وتجنيب الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. ونتيجة لذلك، فرضت اللجنة تدابير على الأفراد والكيانات الذين حددتهم بأنهم متواطئون في أنشطة تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في هاييتي أو شاركوا فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتشمل تلك التدابير فرض حظر على سفر الأفراد الذين حددتهم اللجنة، وتجميد أصول الأشخاص أو الكيانات الذين حددتهم اللجنة، وكذلك أي أفراد وكيانات يتصرفون نيابة عنهم أو بتوجيه منهم، أو أي كيانات يملكونها أو يسيطرون عليها، وفرض حظر للأسلحة محدد الأهداف لمنع توفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد والكيانات الذين تحددهم اللجنة أو لفائدتهم.

وقد عينت رئيسا للجنة في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الثقة التي أولوني إياها وأولوها وفدي لقيادة هذه الهيئة الفرعية الهامة للمجلس. وفي نفس اليوم الذي اتخذ فيه القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، أطلقت الأمانة العامة الموقع الشبكي للجنة ٢٦٥٣، حيث يمكن الاطلاع على معلومات عن تدابير الجزاءات وعمل اللجنة وولاياتها، وسيتم تحديثها بانتظام.

وفي الفقرة ١٩ (د) من القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، قرر مجلس الأمن أن تضع اللجنة وتصدر ما قد يلزم من مبادئ توجيهية لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة بموجب أحكام القرار، وهي حظر السفر

الشرطة الوطنية الهايتية إلى المساعدة في شكل قوة متخصصة، على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747).

وتدعو مجموعات المجتمع المدني والمنظمات السياسية وغرف التجارة والجماعات الدينية بصورة متزايدة إلى تقديم دعم عملياتي دولي إلى لشرطة، مع وضع معايير واضحة بشأن شروط المشاركة، واتباع نهج متكامل يعمل جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية، وليس بديلا عنها. وأعرب عن امتناني للأطراف المانحة التي التزمت بالبرنامج المشترك لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، حيث تم التعهد بمبلغ ١٧,٨ ملايين دولار حتى الآن في صندوق مشترك لتبرعات الجهات المانحة المتعددة.

كما تتفد برامج مكافحة الأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة الآن أيضا، بملكية وطنية واضحة. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم القانوني في صياغة قانون الجمارك الجديد، ويعكف حاليًا على رسم خرائط الشبكات الإجرامية عبر الوطنية لفهم واقع ومدى الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات في هاييتي.

وقد رحب عدد كبير من المحاورين الهايتيين بالعمل الذي قام به مجلس الأمن مؤخرا. وهم يؤيدون اعتماد الجزاءات كأداة حاسمة في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. غير أن الجزاءات ستكون أكثر فعالية كجزء من نهج شامل - نهج يشمل كلا من الحوار السياسي الجاري والدعم الأمني التشغيلي المعزز للشرطة الوطنية الهايتية، على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وستكون هذه النهج الثلاثة معا ضرورية لاستعادة النظام وثقة الناس والأمل في أن يكون غد البلد أفضل. ولا يستحق الهايتيون أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لا لايم على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير بباغ.

السيد بباغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار

المحددة في القرار. لقد أجريت عددا من الاتصالات الأولية بشأن تنفيذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢). ووفقا للتكليف المنصوص عليه في الفقرة ١٩ (هـ) من القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، سأقدم تقريرا سنويا إلى مجلس الأمن عن سبل تعزيز فعالية التدابير المفروضة بموجب القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيانغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيفز.

السيد إيفز (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لعرض تحليلنا بشأن الحالة في هاييتي.

لقد كنت أقدم تقارير عن هاييتي وفي هاييتي على مدى السنوات الـ ٤٨ الماضية، وكان آخرها الشهر الماضي عندما سافرت إلى هناك مع زميلي، الصحفي دان كوهين، للتحقيق في المواجهة المتعلقة بأزمة الوقود. وباستخدام طائرة بدون طيار، قمنا بتقييم الحواجز وتحركات الشرطة وحركة الشحن والأسواق المكشوفة. وعلى الرغم من نقص الوقود وانعدام الأمن، قمنا بزيارة مستشفيات وعيادات ومخيم للأشخاص المشردين داخليا ومنطقة صناعية وأحياء غنية وأحياء فقيرة غارقة في مياه الصرف الصحي.

لقد طلب مني تقديم الحقائق. ولكن الحقائق نفسها ليست محايدة. فهي تتكلم عن تاريخ ينتهك فيه القانون الدولي وتُداس فيه مبادئ السلام وتقرير المصير، التي تأسس عليها المجلس. فقد أدت تلك السوابق إلى نشوء الأزمة الحالية. ففي العقود الثلاثة الماضية، كانت هاييتي ضحية لثلاثة انقلابات: في عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٤ ومؤخرا في عام ٢٠٢١. وبعد كل جريمة من تلك الجرائم، التي شملت جهات فاعلة دولية، طُلب إلى مجلس الأمن، كما يطلب إليه اليوم، أن يتدخل عسكريا في هاييتي. ووافق المجلس على القيام بذلك في الحالتين الأوليين، مما أدى أساسا إلى ترسيخ الوضع الزاهن غير العادل وغير القانوني. وضحايا تلك الانقلابات - الجماهير الهايتية - هم الذين تعرضوا للمراقبة، والقمع، والترويع، والشيطنة، والانتهاك الجنسي، والتخويف السياسي، والجزاءات الاقتصادية.

وتجميد الأصول وحظر الأسلحة المستهدف. وبعد إجراء مشاورات مع أعضائها، أحييت مجموعة من مشاريع المبادئ التوجيهية إلى اللجنة وهي قيد النظر.

وفيما يتعلق بتعيين فريق الخبراء، أود أن أشير إلى أنني عممت على اللجنة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر رسالة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، تضمنت قائمة بأربعة مرشحين من ذوي الخبرة في مجال الأسلحة والجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية والمسائل المالية والشؤون الإنسانية. ونتوقع في كانون الثاني/يناير، بعد تعيين فريق الخبراء، أن يسافر أعضاء الفريق إلى نيويورك للاضطلاع بواجباتهم، والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، والاجتماع مع اللجنة، قبل السفر إلى المنطقة للبدء في جمع المعلومات وفحصها وتحليلها وفقا لولايتهم.

وكلف مجلس الأمن اللجنة بالتماس واستعراض المعلومات المتعلقة بالأفراد والكيانات الذين يزعم أنهم شاركوا في الأنشطة المبينة في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) ويشكلون تهديدا للسلام أو الأمن أو الاستقرار في هاييتي، فضلا عن تحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون للتدابير التي فرضها المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر الدعوة الواردة في الفقرة ٢٣ من القرار، التي يحث فيها مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على كفالة التعاون مع فريق الخبراء. وتحت الفقرة نفسها أيضا جميع الدول الأعضاء على كفالة سلامة أعضاء فريق الخبراء ومنحهم إمكانية الوصول من دون قيود، ولا سيما إلى الأشخاص والوثائق والمواقع حتى يتسنى للفريق تنفيذ ولايته.

ويجب أن يقدم فريق الخبراء إلى مجلس الأمن تقريرا مؤقتا عن التقدم الذي يحرزه في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣، وفقا للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢). وسوف تستعرض اللجنة ذلك التقرير قبل تقديمه إلى المجلس. وكُلف فريق الخبراء أيضا بمساعدة اللجنة في الوفاء بولايتها، بما في ذلك من خلال تقديم المعلومات في الوقت المناسب التي يمكن استخدامها لاحقا لتحديد الأفراد والكيانات الضالعين في الأنشطة

في قراره ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، فرض جزاءات على شخص واحد لا غير، متهمًا إياه بتهديد "السلام أو الأمن أو الاستقرار في هاييتي" (القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، المرفق) واتهمه، على أساس ادعاءات مُختلف عليها، بأنه "خطط لأعمال تشكل تجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، أو وجهها أو ارتكبتها" (المرجع نفسه).

ولم يكن الرجل الذي فُرضت عليه هذه الجزاءات هو جوزيف ويلسون، المعروف باسم "لامو سانجو"، زعيم عصابة ٤٠٠ ماوزو، الذي اختطف ١٧ مبشرا من أمريكا الشمالية وخمسة قساوسة فرنسيين وراهبتين في العام الماضي وأعلن ذلك واعترف به. ولم يكن الشخص الذي يصف نفسه بأنه خاطف والمعروف باسم "إيزو"، زعيم عصابة "خمس ثواني" في حي فيلاج دو ديو، التي قتلت أربعة رجال شرطة هاييتيين وجرحت سبعة آخرين في آذار/مارس ٢٠٢١. ولم يكن رينيل ديستينا، المعروف باسم "تي لابلتي"، وهو شخص آخر يفخر بأنه خاطف وتسيطر عصابته الإجرامية على منطقة غراند رافين، والتي قطعت بالتعاون مع "إيزو" الطريق السريع المؤدي إلى شبه الجزيرة الجنوبية في هاييتي - ٤٠ في المائة من البلد - لمدة عامين تقريبا. ولم يكن كيمبس سانون، زعيم عصابة "بيل إير"، الذي أُدين وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة الاختطاف ولكنه هرب في شباط/فبراير ٢٠٢١، مما أسفر عن مقتل المدير المدني لسجن كروا دي بوكيه أثناء هروبه.

إن الرجل الذي فرض عليه مجلس الأمن جزاءات هو جيمي شيريزيه، المعروف باسم "باربيكيو"، وهو المتحدث باسم اتحاد الأحياء السكنية المعروف باسم "القوات الثورية لأسرة G9 وحلفائها، الاعتداء على فرد منها هو اعتداء على جميع أفرادها"، وهي جماعة كرسَتْ نفسها لمنع عمليات الخطف والابتزاز والاعتصاب وغيرها من الجرائم في محيطها. بدأ شيريزيه حياته المهنية كشرطي ممتاز يكافح العصابات الإجرامية. وعلاوة على ذلك، تسعى مجموعة G9 بقيادة شيريزيه إلى الحد من العنف ونجحت في إرساء هدنة في تموز/يوليه

وهذا هو السبب في أن ١٦ مليوناً من شعب هاييتي - ١٢ مليوناً يعيشون في هاييتي ونحو أربعة ملايين يعيشون في الخارج - يعارضون بشكل واضح وشبه شامل أي تدخلات أخرى للأمم المتحدة، باستثناء الطبقة البرجوازية الصغيرة في هاييتي. وهاييتي هي البلد الوحيد في نصف الكرة الغربي الذي عانى من احتلال عسكري للأمم المتحدة، ليس مرة واحدة، بل مرتين.

فما هي الحالة اليوم؟ لقد أُعطيت لأعضاء مجلس الأمن أنصاف الحقائق، ولكن كما يلاحظ الكاتب الهندي أنوراغ شوري، فإن نصف الحقيقة أخطر من الكذب، لأن نصف الحقيقة من المؤكد أنها ستضللهم لفترة طويلة. وقد قيل لأعضاء المجلس إن هاييتي تخضع لحكم العصابات وأن قوة هذه الهيئة العالمية ضرورية لمعاقبتهم وسحقهم. والنصف الآخر من الحقيقة التي لم يُخبر بها الأعضاء هو أن التدخلين العسكريين السابقين للأمم المتحدة، إلى جانب الانقلابات، أضعفا دولة هاييتي بشدة مما أوجد فراغا لنمو هذا الإجرام.

ونتيجة لذلك، تُرك أبناء شعب هاييتي ليتكفلوا بأنفسهم، حيث شكلوا ما أطلق عليه الهايتيون في الثمانينات من القرن الماضي "ألوية البقطة" لمكافحة المجرمين. وبهذه الوسيلة، نجحوا بالفعل في تخليص بعض الأحياء من وجود المجرمين، حيث يمكن للمواطنين أن يمارسوا شؤونهم اليومية في سلام وأمن.

ومع ذلك، نرى اليوم بعض المحللين، الذين يقدمون تقاريرهم إلى مجلس الأمن بل وينشرون سردياتهم على شبكات إعلامية موثوقة، يخلطون بين العصابات الإجرامية، التي ترتكب علنا وبلا خجل أعمال الخطف والابتزاز والاعتصاب وغيرها من الجرائم، ولجان الدفاع الذاتي المدنية المشكلة بصورة مستقلة لمكافحة الإجرام. إن لجان الدفاع المشكلة ذاتيا هذه تجسد بمعنى الكلمة تقرير المصير والعمل والاستجابة المنسقين للمجتمعات المحلية. وباختصار، فإن المجلس يضع "الأخبار" و "الأشهر" في سلة واحدة تسمى "العصابات".

والمفارقة هي أن مجلس الأمن يهدد الآن باقتلاع هذا البرعم الناشئ للدفاع عن النفس في هاييتي. وفي الواقع، اختار مجلس الأمن،

”الحوار بوصفه وسيلة لتهيئة الظروف الأمنية والدستورية والسياسية اللازمة لإجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠٢٣“ (S/PV.9136، صفحة ٢).

وكان ينبغي لها أن تشير إلى أن أرييل هنري هو رئيس حكومة بحكم الأمر الواقع وأنه لا يحظى تقريبا بأي دعم شعبي أو تفويض قانوني. وقد انتهت الشرعية القليلة التي ربما كان يحظى بها في ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، مع النهاية القطعية لولاية الراحل جوفينيل مويز. وخلال الأشهر الـ ١٧ التي تولى فيها السلطة، بعد أن رشحه للمنصب ما يسمى بالفريق الأساسي المؤلف من عدد من السفراء بقيادة لايم وواشنطن، لم يحرز هنري أي تقدم على الإطلاق في إجراء حوار أو في إيجاد الأساس لعقد الانتخابات. بل على العكس من ذلك، حل المجلس الانتخابي المؤقت بعد شهرين من توليه السلطة ولم يُعد تشكيله. ويتفق معظم المراقبين على أن احتمال إجراء انتخابات حرة ونزيهة في العام المقبل يكاد يكون معدوماً.

كما أبلغت السيدة لايم المجلس بأن هنري قرر

”تخفيض الدعم التراجعي للوقود الذي يكلف الدولة نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً كوسيلة لزيادة إيرادات البرامج الاجتماعية“ (المرجع نفسه).

ولكن على العكس من ذلك، فإن إعانات الوقود، التي تسمح لوسائل النقل العام في هاييتي والأسواق المفتوحة وعشرات الآلاف من صغار الفلاحين والمؤسسات بالعمل، لم تكن ”تراجعية“. لقد كانت أحد التدابير القليلة التي ساعدت على تخفيف عبء الفقر المدقع على كاهل سكان هاييتي. فلا توجد، إذا جاز التعبير، برامج اجتماعية في هاييتي. ولذلك، كان من المتوقع أن يؤدي قرار هنري، الذي وصفه برايان نيكولز، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون نصف الكرة الغربي، بأنه ”خطوة كنا نود أن نراها في هاييتي لبعض الوقت“، إلى التعجيل بحدوث الإغلاق الشامل الذي أشارت إليه السيدة لايم بقولها، ”أقيمت حواجز على الطرق في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى إغلاق في جميع أنحاء البلد.“ (S/PV.9136، صفحة ٢).

٢٠٢٠ بين الأحياء التابعة لها وتلك التي تسيطر عليها العصابات الإجرامية.

وذكر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي في تقرير مؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ”انخفض عدد جرائم القتل العمد التي أبلغت بها الشرطة بنسبة ١٢ في المائة“ (S/2020/944، الفقرة ١٧) في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٢٠، وهي فترة تتزامن مع بدء الهدنة التي أبرمتها مجموعة G9. وقد أثار مجرد ذكر هذه الحقيقة الإحصائية جزع الأقلية الحاكمة الهايتية حتى أنها بدأت في نسج القصص الخيالية من خلال محطاتها الإذاعية والنقاد المأجورين والتشكيلات السياسية اليسارية واليمينية لدرجة القول إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ورئيسه هيلين لايم يقفان وراء توحيد مجموعة G9 وسيطران عليها. وانتشرت هذه الشائعة على نطاق واسع على الرغم من أن نفس التقرير قال، في الفقرة السابقة مباشرة، إن مجموعة G9 ”اكتسبت سمعتها السيئة“، مضيفاً:

”وقد أثار إنشاؤها مخاوف لدى الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني بشأن التأثير الضار الذي يمكن أن تحدثه العصابات الموالية للأحزاب على مؤسسات الدولة“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

وتوضح هذه الحالة مدى السرعة التي يمكن بها قبول القصص الخيالية، من خلال مجرد التكرار، بوصفها حقيقة في الخطاب الشعبي، مما يدفع الأمم المتحدة إلى استهداف زعيم يكافح الجريمة ويشجع على الهدنة في الأحياء الفقيرة في هاييتي. وحقيقة أن خطأ بهذا الحجم يمكن أن يحدث تبين أيضاً مدى سهولة أن تصبح السلطة الممنوحة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق أداة مضللة وفضة تؤدي إلى نتائج عكسية، لا سيما عندما يتلقى المجلس معلومات غير دقيقة ومشوهة.

يجب أن تكون الجزاءات قائمة على الأدلة، وليس نتيجة لمكائد سياسية. وعلى سبيل المثال، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، أبلغت السيدة لايم مجلس الأمن بأن رئيس وزراء هاييتي أرييل هنري يريد

واحد؟ لقد كان من الممكن أن تؤدي حواجز الطرق الكثيرة والمظاهرات في جميع أنحاء المدينة إلى تقليص شحنات الوقود آنذاك، ولكن العامل الرئيسي الذي عطل توزيع الغاز كان ارتفاع الأسعار الذي ضاعف تكلفة الوقود بين عشية وضحاها.

وأبلغ أعضاء المجلس في تلك الجلسة بأن حاجز فارو "سبب نقصا في جميع أنحاء البلد وأدى إلى إغلاق المستشفيات" (المرجع نفسه). هذا نصف حقيقة آخر. فبعد أكثر من شهر من الإحاطة التي قدمت في أيلول/سبتمبر، قمنا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة المستشفى العام، وهو أكبر مستشفى في هاييتي، حيث أخبرنا المدير أن المستشفى لم يغلق أبوابه قط وأنه كان من الصعب الحصول على الوقود منذ آب/أغسطس، عندما أصبحت الإمدادات شحيحة بسبب عدم دفع الحكومة لفواتير الغاز، بل وبات الأمر أكثر صعوبة بعد ارتفاع الأسعار.

واختتمت الممثلة الخاصة إحاطتها بالقول، "أسفرت الأزمة الاقتصادية وأزمة العصابات والأزمة السياسية مجتمعة عن كارثة إنسانية." (المرجع نفسه، صفحة ٣)، بعد أن أكدت للتو على "القدرات الحقيقة المحدودة جدا للقوة الوطنية [قوة الشرطة]" (المرجع نفسه). ونعتقد أن ذلك مهد الطريق بوضوح لأربيل هنري للتقدم في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بطلب إلى مجلس الأمن للتدخل العسكري الأجنبي، الذي يشكل انتهاكا صارخا للمادة ٢٦٣-١ من دستور هاييتي، التي تحظر وجود قوات أجنبية على الأراضي الهايتية. ويدرك أنصار التدخل الأجنبي في هاييتي جيدا معارضة الشعب الهايتي وصورته السيئة أمام أعين العالم، خاصة وأنه قد تمت تجربته من قبل، دون جدوى. وقد اقترحت السفارة السابقة للولايات المتحدة في هاييتي، بامبلا وايت، هذا الشهر أن تنتشر إدارة بايدن ٢٠٠٠ من موظفي إنفاذ القانون المسلحين في هاييتي، على أن يُرسل بضعة مئات منهم فحسب كل مرة، على مدى ستة أشهر، وبدون صخب. واقترح بعض المسؤولين أيضا نشر وحدات صغيرة من القوات الخاصة لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية. وكما حدث في فيتنام في أوائل ستينيات القرن الماضي، هناك خطر

ومن المفارقات أن الرد المقترح على هذه الانتفاضات هو تدخل عسكري أجنبي آخر. لقد استمرت آخر بعثة عسكرية مستدامة للأمم المتحدة إلى هاييتي - بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي - ١٣ عاما، من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧، بتكلفة حوالي ٧ بلايين دولار، أو في المتوسط حوالي ٥٣٨,٥ مليون دولار سنويا. وإذا نحينا جانبا المبادئ الأخلاقية والسياسية، ألن يكون من الأنجع من حيث التكلفة أن نتكفل لدولة هاييتي بدعم الوقود بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنويا بدلا من نشر قوات بتكلفة أعلى بكثير؟

وأبلغ أعضاء المجلس أيضا بما يلي:

"أغلق أحد أكبر تحالفات العصابات الإجرامية في العاصمة مستودع الوقود الرئيسي في البلد في ميناء فارو في بورت أو برنس" (المرجع نفسه).

أولا، لماذا تشير السيدة لا ليم في هذا السياق إلى "العصابات الإجرامية" لكنها لا تصف أربيل هنري لاحقا بأنه "مجرم"؟ لقد اتهم بشكل موثوق، استنادا إلى سجلات مكالماته الهاتفية، بإجراء العديد من المحادثات الهاتفية المطولة مع جوزيف فيليكس باديو، الرجل الذي قيل إنه أمر المرتزقة الكولومبيين بإطلاق النار من مدفع رشاش لقتل الرئيس جوفينيل مويز في ٧ تموز/يوليه ٢٠٢١. لقد عزل هنري قاضيا هاييتيا سعى لاستجوابه بشأن المكالمات الهاتفية، التي جرت قبل القتل وبعده بساعات فقط.

ثانيا، إن تحالف ما يسمى بالعصابات الإجرامية التي تشير إليها لا ليم هو تحالف G9، اتحاد مكافحة الجريمة برئاسة جيمي شيريزيه. وقد كانت الحواجز التي نصبوها خارج محطة وقود فارو، وهي واحدة من ثلاثة مستودعات وقود في العاصمة، تضامنا مع الإغلاق الشامل على مستوى البلد ومع مطالب جميع السكان.

ثالثا، مع إقامة الحواجز في جميع أنحاء البلد، لماذا لم تركز لا ليم إلا على تلك الموجودة بالقرب من محطة الوقود؟ ما الفرق الذي سيحدث إذا تمكنت شاحنة وقود من قطع خمسة شوارع بدلا من شارع

”هاييتي ليبرتي“، السيد كيم إيفز، على رؤيته المذهلة والمنفتحة للحالة في البلد. ونرى أنه من المفيد جدا دعوة مقدمي الإحاطات الذين يمكنهم تزويد مجلس الأمن بمعلومات إضافية تمكننا من النظر في المسائل المدرجة في جدول الأعمال من منظورات مختلفة. ونرحب أيضا بمشاركة وزيري خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة.

لقد قيل الكثير اليوم عن الحالة الراهنة في هاييتي. وعليه، فإننا لن نكرر الحديث ذاته. إن عمق الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية التي يمر بها البلد واضح للجميع. ومن الجلي أيضا أنه لا توجد وصفات جاهزة لحل الأزمة وإعادة هاييتي إلى طريق التنمية المستدامة.

قد تخفف القرارات قصيرة الأجل من معاناة الشعب الهايتي التي طال أمدها، لكنها لن تكون قادرة على معالجتها. وإذا نظرنا في فتح الميناء النفطي، الذي عُرض بوصفه الدواء لكل داء، فإنه لم يسهل وصول السكان الذي طال انتظاره إلى السلع والخدمات الأساسية. ولدينا شكوك، شأننا شأن أغلبية الهايتيين، في أن خيار إرسال قوة عسكرية دولية يمكن أن يحدث تغييرا جوهريا في الحالة.

وإذا أردنا أن نحدد خطوات فعالة حقا، فمن الأهمية بمكان أن يكون لدينا فهم واف لأسباب الحالة الراهنة في هاييتي. فأزمة الحكم المزمنة والانهايار الاجتماعي والاقتصادي والاضمحلال المؤسسي والقانوني لتلك الدولة الجزرية، هي، إلى حد كبير، نتيجة سنوات عديدة من الهندسة السياسية الخارجية. ولا تقع المسؤولية التاريخية عن ذلك فحسب على عاتق واشنطن، التي تدخلت مرارا وتكرارا في الشؤون الداخلية لهاييتي، بما في ذلك عسكريا، ولكن أيضا على عاتق باريس. فقد كانت فرنسا الاستعمارية هي التي تلقت منها، لأكثر من ١٠٠ عام بعد تحرير هاييتي، ما يسمى بـ ”مدفوعات الاستقلال“، التي فرضت عليها عن طريق الابتزاز ولغة الإنذارات العسكرية. وكانت تلك هي المرة الأولى والوحيدة في التاريخ التي أُجبر فيها المُحررون من العبودية على تعويض من استعبدهم. وقد أرسلت تحويلات مالية ضخمة، تعادل بلايين الدولارات اليوم، إلى المصرفيين وملّاك الأراضي الفرنسيين، بدلا من توظيفها في تنمية بلد شاب.

أن يصبح ذلك بداية الشرارة التي ستشعل حريقا. ومن الجدير بالذكر أن بامبلا وايت نفسها أوصت، في جلسة استماع في الكونغرس في آذار/مارس ٢٠٢١، بأن يُنحى الرئيس موييز وتؤيد واشنطن ما أسسته بخيار رئيس الوزراء. وقد تحقق ذلك بالفعل.

وديناميات القوة تلك هي أكثر ما يثير القلق بشأن الحالة في هاييتي اليوم. فالجهات الفاعلة الأجنبية هي التي تقرر من يمكن أن يكون قائدا للهايتيين، وثمة رئيس وزراء لا يملك تفويضا قانونيا أو شعبيا ويضرب بالدستور الهايتي عرض الحائط. وتناقش الدول الأجنبية الآن غزوا عسكريا آخر، من المفترض أن ينقذ الهايتيين غير الراغبين في ذلك مما يسمى بالكارثة الإنسانية.

نحن في جريدة ”هاييتي ليبرتي“ نؤمن إيمانا راسخا بأن الحالة في هاييتي لا يمكن حلها من خلال التدخل الأجنبي أو باستخدام القوة العسكرية أو حتى الجزاءات. ويجب أن نسمح لشعب هاييتي، متمتعا بكامل سيادته، بحل مشاكله بنفسه، تماما كما فعل قبل ٢١٩ عاما عندما أسس أول دولة في أمريكا اللاتينية. والشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة أو أي كيان أجنبي آخر هو تزويد هاييتي بدعم اقتصادي، دون أن يرتبط ذلك بالمصلحة، لإعادة بناء اقتصادها المنهك ومؤسساتها السياسية التي دمرتها ثلاثة عقود من الانقلابات والتدخلات العسكرية ونقشف الليبرالية الجديدة.

وندعو المجلس إلى احترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة ٧ من المادة ٢ التي تنص على أنه:

”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إيفز على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والممثلة الخاصة هيلين لا ليم على إحاطتهما. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الصحفي الأمريكي ورئيس تحرير جريدة

إطار لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. فقد أنشئت اللجنة عملاً بقرار لمجلس الأمن تحديداً لتجنب اتخاذ إجراء انفرادي وإيجاد حلول مشتركة والاستعانة بخبراء متخصصين من أجل تقييم جدوى القيود المحتملة ومدى ملاءمتها.

وينبغي للمعلومات التي وافانا بها السيد إيفز اليوم أن تجربنا جميعاً على اعتماد نهج أدق فيما يتعلق بالجزاءات، وإلا فإننا قد نفرض الجزاءات لا على أفراد العصابات، بل على المعارضة السياسية، التي يمكن أن تشارك في الحوار على مستوى البلد، لأنها غير مرغوب فيها لدى الولايات المتحدة وأتباعها لأي سبب من الأسباب. وأكد مرة أخرى أن التدابير الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة وكندا لا تمثل إرادة المجتمع الدولي وينبغي ألا تشكل حجر الزاوية للجنة الجزاءات الجديدة المعنية بهاييتي.

ونعول على العمل المثمر الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي، برئاسة غابون، فضلاً عن الخبراء المختارين الذين نعرف أنهم من أبرز الكفاءات المهنية. ونلاحظ أن القرار المتعلق بالجزاءات ينص على دراسة مصادر الأسلحة وطرق تهريبها، بما في ذلك من خلال استخدام قنوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي نهاية المطاف، فإننا نحتاج لا إلى تحديد الموارد المالية والمادية التي تغذي العصابات فحسب، بل كذلك إلى القضاء عليها، أولاً وقبل كل شيء، في مجالي الأسلحة والاتجار بالمخدرات، اللذين يشكلان شريان حياة للجماعات الإجرامية التي تسيطر على هاييتي والسبب الرئيسي وراء انهيار القانون والنظام. ونحن على استعداد، من جانبنا - بوصفنا عضواً دائماً في مجلس الأمن - لمواصلة المساعدة على كفالة أن يتمتع شعب هاييتي لا بالنظام وسيادة القانون فحسب، بل كذلك بإتاحة الفرصة له لإجراء عملية سياسية حرة وديمقراطية وتنمية وازدهار اقتصاديين مستدامين، وهو أمر مهم ليس لهاييتي فقط، بل كذلك الجمهورية الدومينيكية باعتبارها الجار المباشر لهاييتي. ويتجلى مدى أهمية الحالة بالنسبة للجمهورية الدومينيكية في حضور وزير خارجية ذلك البلد هذه الجلسة. وهو مهم للمنطقة بأسرها.

واليوم غيرت القوى الاستعمارية السابقة أساليبها، ولكنها لم تغير نهجها الاستعمارية. ويأتي التدخل في الشؤون الداخلية لهاييتي في شكل قرارات تُقرض وأطراف فاعلة سياسية تُنصب خارج الإطار القانوني لهاييتي. ونتيجة لذلك، لا توجد في البلد سلطات منتخبة بصورة مشروعة وفقاً للدستور الوطني. وقد غرس التدخل الدولي المستمر في الشؤون الهايتية في بعض النخب المحلية الشعور بالتبعية والاستباحة وحملها على الاعتقاد بأن مستقبلها لا يعتمد على إرادة الشعب، بل على إحسان الأسياذ والرعاة الخارجيين.

والمهمة الحقيقية للمجتمع الدولي في ذلك الصدد هي المساعدة في إطلاق حوار سياسي على الصعيد الوطني بغية تهيئة أجواء تكفل تكافؤ الفرص لتشكيل حكومة شرعية حقاً. ويتعين على القوى السياسية الهايتية، سواء تلك التي تتولى السلطة أو أحزاب المعارضة، أن تتخذ إجراءات بنّاءة من أجل حل مشاكلها الداخلية بشكل مستقل.

ونحن مندهشون من أن هذه الإشارة السياسية الواضحة إلى النخبة الهايتية لم تأت من الولايات المتحدة، التي تسارع إلى تصنيف حكومات بعض بلدان أمريكا اللاتينية على أنها غير دستورية، بينما تحمي بشدة في الوقت نفسه الأنظمة الأخرى الموالية لها. ألا يضع الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠١، الساري المفعول، معايير واضحة يمكن بموجبها تعليق العملية الدستورية فضلاً عن الإجراءات المتعلقة بالاستجابة الدولية؟ فأين رد الفعل، وفقاً لذلك الميثاق، على الشرعية المشكوك فيها - إذا اخترنا تعبيراً سخياً - لمعظم السلطات الهايتية؟

إننا نعرف ما تفعله واشنطن عندما تحتاج إلى إخضاع دولة أخرى. إنها تستخدم الجزاءات الانفرادية الموجهة ضد شخصيات سياسية غير مرغوب فيها بغية ضبط الساحة السياسية على نحو موات للولايات المتحدة. وتفعل كندا الشيء نفسه. وعلى سبيل المثال، نعرف أن قائمة الجزاءات الكندية تتضمن اثنين على الأقل من رؤساء وزراء هاييتي السابقين اللذين يعتزمان الطعن في هذا القرار. ونحذر من تقديم هذه التدابير على أنها رد فعل من المجتمع الدولي بأسره في

وتشتمل تلبية الاحتياجات العديدة لشعب هاييتي كذلك، بطبيعة الحال، على الاعتراف بأسبابه الاجتماعية الجذرية - إرث الاستعمار والإقصاء والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور البيئي، على سبيل ذكر بعض العوامل التي يجب النظر فيها لا حصرها. ومن الضروري كذلك وضع حد للفساد. وقد قال الرئيس أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، عندما تكلم تحديدا عن هذه المسألة أمام المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أن:

”الفساد هو السبب الرئيسي لعدم المساواة والفقر والإحباط والعنف والهجرة والنزاعات الاجتماعية الخطيرة“. (S/PV.8625، صفحة ٦)

ويجب ألا يسمح لهاييتي، بوصفها أول دولة مستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومثالا للحرية والمقاومة والمثابرة، بأن تقع فريسة للمنافسات السياسية التافهة أو ألعاب الشطرنج الجيوسياسية. وستواصل المكسيك حثا على أن نستجيب على جبهات متعددة للأزمة الهايتية، وستواصل برامجها للتعاون مع جميع المؤسسات الهايتية. ولكن يجب علينا أيضا أن نستكشف سبلا جديدة للدعم ما دامت التدابير المتخذة غير كافية. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تجنب الشعور بالقصور والإرهاق فيما يتعلق بالمسألة الهايتية، ونحث القادة الهايتيين على تحمل مسؤوليتهم في تهيئة الظروف اللازمة للاستقرار بما يخدم المصالح الحقيقية للشعب الهايتي.

وإذ أن هذا هو البيان الأخير الذي يدلى به باسم بلدي بوصفه عضوا منتخبا في مجلس الأمن ومشاركا في القيام بالصياغة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن هذا الملف، أود أن أقول أن المكسيك ستواصل متابعة تطورات الحالة في هاييتي عن كثب وستقف على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون مع المجلس وسلطات هاييتي وشعبها قدر استطاعتها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتهم. وقبل أن أدلي بملاحظات، أود

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للإحاطات التي قدمها كل من نائبة الأمين العام أمينة محمد، والممثلة الخاصة للأمين العام، هيلين لا ليم، والسفير بيانغ، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي. ونحيط علما بالإحاطة التي قدمها السيد إيفز ونرحب بوزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية وممثل كندا.

عندما انضمت المكسيك إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٢١، كان التركيز منصبا على إجراء استفتاء دستوري وانتخابات. وأدى اغتيال الرئيس مويس، الذي لا تزال ملابساته غير واضحة، إلى زيادة تفاقم العنف القائم الذي حال ولا يزال يحول دون إجراء الانتخابات، في حين استولت العصابات على أجزاء رئيسية من البلد وأعاقت إيصال المعونة الإنسانية والسلع الأساسية. ودفعتنا تلك العوامل وغيرها الكثير إلى تقديم قرار لاستهداف أولئك المجرمين بالجزاءات. وأشد على أنها ليست جزاءات ضد سكان هاييتي. وقد أحطنا علما بأنه في أعقاب اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، الذي اتخذ بالإجماع، بدأ نظام الجزاءات الجديد يؤثر على الحالة على الأرض. ونحن نثقون من أنه إذ تبدأ لجنة الجزاءات عملها، بدعم من فريق خبراء مستقل معين حديثا، سيستمر اتخاذ تدابير ضد المسؤولين عن العنف وعدم الاستقرار، بمن فيهم - وأشد على هذه النقطة - المتورطون في الاتجار بالأسلحة.

ومن الواضح أن الجزاءات وحدها لن تحدث جميع التغييرات اللازمة وأنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم شعب هاييتي. ونقر بأننا يجب أن نحافظ على الشعور بالإلحاح. ولكن، في الوقت نفسه، يجب علينا أن نستخلص الدروس المستفادة، حيث يجب علينا أن نحدد بعناية أفضل طريقة، أو طرق، لمواصلة دعم هاييتي. وفي الوقت نفسه، يجب على الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية في هاييتي أن تتوصل أيضا إلى الحد الأدنى من توافق الآراء فيما يتعلق بمستقبل بلدها. والعمل السياسي الداخلي الذي يتعين القيام به يجب أن يقوم به الهايتيون والهايتيون وحدهم.

أهداف أخرى لترشيحها للأمم المتحدة بغية وقف تمويل المتورطين في الاضطرابات في هاييتي.

ويشجعنا أن الشرطة الوطنية الهايتية تمكنت من استعادة السيطرة على محطة فارو للوقود. وعلى الرغم من ذلك التطور الإيجابي، لا يزال العنف وانعدام الأمن شاعلا يوميا للهايتيين. ولا تزال عمليات الاختطاف المستمرة واستخدام العنف الجنسي والاغتصاب على يد العصابات والاشتباكات بين العصابات وإغلاق الطرق الرئيسية في البلد تشكل تحديات كبيرة. ولهذا السبب، نواصل الدعوة إلى تقديم الدعم الأمني الدولي، بما في ذلك إنشاء قوة متعددة الجنسيات غير تابعة للأمم المتحدة، بناء على طلب حكومة هاييتي.

وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٩٠ مليون دولار كدعم أممي لهاييتي في الأشهر الـ ١٨ الماضية وستواصل تقديم الدعم الثنائي الضروري. ونواصل أيضا تقديم المعونة المنقذة للحياة في الوقت الذي يكافح فيه شعب هاييتي لمواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة بسرعة والتي تشمل ظروفًا شبيهة بالمجاعة في أجزاء من بورت أو برنس وانتشار الكوليرا في جميع أنحاء البلد.

والولايات المتحدة، من جانبها، كانت دائما أكبر مانح إنساني لنداء الأمم المتحدة من أجل هاييتي الذي كان يعاني تاريخيا من نقص التمويل. واستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، بما في ذلك في أعقاب زلزال آب/أغسطس ٢٠٢١، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ١٧١ مليون دولار من المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وبرامج التعافي المبكر والحد من المخاطر والقدرة على الصمود منذ السنة المالية ٢٠٢١. كما نعمل على توسيع نطاق مساعداتنا الطارئة للاستجابة لشواغل الحماية المتزايدة، والمساعدة في وقف تفشي الكوليرا وإيصال الأغذية الأساسية وغيرها من السلع إلى المجتمعات الأكثر ضعفا في بورت أو برنس وفي جميع أنحاء البلد. وندعو المانحين الآخرين إلى زيادة الدعم خلال هذه الفترة الحرجة لهاييتي.

ونسلم بأن أي مكاسب أمنية يجب أن ترتبط أيضا باتفاق سياسي بين مختلف الأطراف الفاعلة في هاييتي، وندعو شعب هاييتي إلى

أن أرحب بوزير الخارجية جينوس وألفاريس جيل في هذه الجلسة اليوم، وأنطلع إلى الاستماع إلى وجهات نظرهما بشأن الحالة الراهنة في هاييتي.

تواصل الولايات المتحدة العمل على معالجة انعدام الأمن في هاييتي وتفاقم الأزمة الإنسانية ودعم الجهود التي تقودها هاييتي لتيسير التوصل إلى اتفاق سياسي يعود بالنفع على جميع الهايتيين. إننا نفهم أن رئيس الوزراء هنري يأمل في التوصل إلى اتفاق سياسي عريض القاعدة قبل نهاية العام. ونحن متفائلون بحذر في أعقاب البيان الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر عن الأعضاء ذوي النفوذ في القطاع الخاص في هاييتي، الذي أعرب فيه عن تأييد للتوصل إلى اتفاق قائم على توافق الآراء. وتلك هي المرة الأولى التي يتحد فيها قادة القطاع الخاص في هاييتي إلى هذا الحد دعما للتوصل إلى اتفاق سياسي وإصلاحات مؤسسية ديمقراطية.

ونعرب عن تقديرنا لآخر المعلومات التي قدمها السفير بيانغ بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي، وبشأن الجزاءات التي تغطي أول ٦٠ يوما بعد اتخاذها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر منشأ نظام الجزاءات. ويسرنا أنه تم اختيار أربعة مرشحين مؤهلين تأهيلا عاليا لملء الشواغر البالغة الأهمية في فريق الخبراء التي تغطي الشؤون المالية والشؤون الإنسانية والجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية والأسلحة. ونحن ممتنون كذلك للتقدم الذي أحرزته غابون في صياغة مبادئ عمل للجنة الجزاءات.

وقد قدمنا بالتعاون مع المكسيك، شريكتنا وشريكتنا في القيام بالصياغة، القرار المنشئ لنظام الجزاءات كخطوة هامة لمساعدة شعب هاييتي. كما فرضت الولايات المتحدة قيودا على تأشيرات الدخول للأطراف المعروفة بتواطئها مع العصابات الإجرامية في هاييتي. وقد بدأت تلك الخطوات بالفعل تحدث أثرا مثبطا على زعماء العصابات والنخب السياسية والاقتصادية التي تسبب الأزمات المستمرة في هاييتي وتمولها. ولكننا لا نخطط للتوقف عند هذا الحد. وسنواصل استهداف زعماء العصابات التي تنتهج العنف ومموليهم. ونحن بصدد تحديد

يعاني بالفعل من الصدمة أمر بغيض. وتدين أيرلندا مرة أخرى هذا العنف بأشد العبارات. ويجب على المسؤولين عن ذلك أن ينهوا هجومهم على شعب هاييتي. ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

كما يتعين على قادة هاييتي من جميع الأطراف أن يتكاتفوا لإنهاء دورة العنف والإفلات من العقاب، التي ابتليت بها هاييتي لفترة أطول مما ينبغي. ولئن كنا نرحب بإنهاء الحصار المفروض على محطة فارو، الأمر الذي حرر بعض إمدادات الوقود إلى هاييتي، إلا أن ذلك لا يشير إلى عودة النظام العام. ولن يعرف شعب هاييتي السلام إلا عندما تستعيد الدولة السيطرة على الأراضي الوطني. وترحب أيرلندا بالجهود المبذولة في ذلك الصدد لتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية. ثانيا، هناك كارثة إنسانية واضحة في هاييتي. وقد أبرز آخر تحديث متعلق بالنزاع والجوع، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، ما كنا نعرفه بالفعل، وهو أن عددا متزايدا من الهايتيين قد دفعوا إلى مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي وظروف شبيهة بالمجاعة. ويموت الناس بسبب نقص الغذاء ونقص المياه وعدم الحصول على الخدمات الأساسية.

وتشيد أيرلندا بجهود المجتمع الإنساني، الذي بقي وقدم خدماته في مواجهة التخويف والاختطاف والعنف. فأفعال المجتمع الإنساني تبعد المجتمعات المحلية عن حافة الهاوية، مع الحفاظ على العائلات على حافة البقاء. وتتطلب تلك الجهود اليأس والمنقذ للحياة الدعم المستمر من المجتمع الدولي. ولم تحصل الاستجابة الإنسانية إلا على أقل من نصف التمويل، وسيُفقد المزيد من الأرواح بدون زيادة الدعم للجهات الفاعلة في الميدان.

ثالثا، بدون حل سياسي فوري ومستدام فإن معاناة شعب هاييتي التي طال أمدها ستستمر. وتكرر أيرلندا نداءها العاجل إلى الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي بأن تتحي جانبا مصالحها الخاصة وعداوتها وانقسامها ومكاسبها الشخصية وأن تتكاتف لاتخاذ إجراءات تخدم في نهاية المطاف المصالح الفضلى لشعب هاييتي.

إيجاد طريقة للتوصل إلى توافق آراء شامل للجميع وواسع النطاق بشأن المضي قدما صوب اتفاق سياسي. ونسلم بالحاجة إلى دعم الإصلاحات المؤسسية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية العاجلة لهاييتي. ومن خلال خطة قانون الهاشاشة العالمي ومدته ١٠ سنوات، تسعى الولايات المتحدة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والبناء على إصلاح قطاع العدالة، مع معالجة المشاركة المدنية والفرص الاقتصادية. كما نحث الدول الشريكة على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة المشترك للتبرعات، نظرا للحاجة الماسة إلى تغيير الحالة الأمنية في هاييتي.

وبدون تحسين الأمن، سيكون من المستحيل إحراز تقدم على الجبهات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة التركيز على هاييتي والعمل على تلبية جميع تلك الاحتياجات.

السيدة مايلي (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام محمد والممثلة الخاصة لا لاييم على إحاطتهما الواقعتين، وأشكر السيد إيفز على تحليله. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لغابون على إحاطته الأولى بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي. وأود أيضا أن أنوه بحضور وزير خارجية هاييتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، فضلا عن سفير كندا، في القاعة.

في الشهرين اللذين انقضيا منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.9153)، لم تحدث تطورات إيجابية تذكر في هاييتي. وبدلا من التقدم المطلوب والذي يحتاج إليه شعب هاييتي حاجة ماسة، شهدنا مزيدا من ترسيخ العنف والحرمان. وأود أن أتكلم عن ثلاثة مجالات تتثير قلقا دائما.

أولا، لم تكن هناك نهاية أو فترة راحة للسيطرة الوحشية والقمع اللذين تمارسهما العصابات الإجرامية ضد شعب هاييتي. ويشهد كل يوم حصيلة متزايدة من أعمال العنف والخطف والاعتصاب والقتل المنهجين. إن استخدام العنف الجنسي والجنساني كسلاح ضد مجتمع

المسؤولة عن ٧٠ في المائة من إمدادات الوقود في هاييتي. وببين ذلك قدرة الشرطة الوطنية الهايتية والتزامها. بيد أن الحالة العامة لا تزال صعبة ومثيرة للقلق لأن العصابات لا تزال تشكل قوة مخلة بالنظام داخل المجتمع، مما يجعل من المستحيل تقريباً استئناف الأوضاع المؤسسية الطبيعية والأداء السليم للخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن التفشي الحالي للكوليرا سيشكل مخاطر كبيرة على سكان هاييتي إذا لم تتم السيطرة عليه بشكل كاف.

وبما أن هاييتي لا تزال غارقة بشدة في أزمة متعددة الأبعاد، فإن عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية خلال الشهر الماضي أمر مذهل. إن الجمود السياسي الحالي والأزمات الإنسانية والأمنية في هاييتي يعزز كل منهما الآخر. والتوصل إلى اتفاق سياسي بين الجماعات السياسية الرئيسية في هاييتي أمر أساسي للبلد للشروع في عملية تضميد الجراح وإعادة إرساء الحوكمة المؤسسية والديمقراطية. لن يتسنى إحراز تقدم ملموس في هاييتي إذا استمر تعنت الدوائر السياسية الرئيسية ومعارضتها للحلول التوفيقية.

يحدونا الأمل في أن ينشئ نظام الجزاءات الذي اعتمد بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر جزاءات محددة الهدف ضد المتورطين في أعمال العنف أو يدعمونها سواء كانوا أقوياء أم ضعفاء. وبما أن بعض أعضاء المجلس قد فرضوا جزاءات انفرادية بالفعل على بعض الأفراد الهايتيين، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي تمضي لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن هاييتي قدماً في مداولاتها. لقد أحطنا علماً بالخيارات التي نقلها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747) لتعزيز الأمن في هاييتي، فضلاً عن النداء الذي وجهته حكومة هاييتي لتلقي دعم مسلح متخصص يساعدها في السيطرة على الأزمة في البلد. وننتطلع إلى التعاون مع أعضاء المجلس في مشروع قرار بشأن هذه المسألة عندما يحين وقت النظر في تفاصيل هذه الاستجابة على الصعيد المتعدد الأطراف.

إن هاييتي بحاجة إلى تغيير يتجاوز مجرد السيطرة على الأنشطة الإجرامية. وإلى جانب التدابير الأمنية يظل إحراز التقدم الاجتماعي

إن عدم الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي وشعب هاييتي من أجل تحقيق انفراج سياسي لا يؤدي إلا إلى الحكم على المزيد من الناس بانعدام الأمن الغذائي؛ وجعل المزيد من المجتمعات المحلية عرضة لآفة عنف العصابات؛ وجعل المزيد من النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم الموسع عرضة للعنف الجنسي والجنساني، والمزيد من الأطفال عرضة إلى حياة يهيمن عليها الخوف.

لقد سمعنا مراراً وتكراراً أن التسوية السياسية ممكنة. ومع ذلك، فإن شعب هاييتي محكوم عليه بتحمل المزيد من المعاناة بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية. ولا يمكن ضمان السلام والاستقرار والكرامة لشعب هاييتي بدون حل سياسي مستدام وشامل يقوده ويملك زمامه الشعب الهايتي. وينبغي أن يؤدي هذا الحل إلى إعادة حكومة عاملة وهيئة تشريعية عاملة ونظام قضائي فعال.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في هاييتي إلى العمل واتخاذ خطوة شجاعة من أجل خير بلدها. لا يستحق شعب هاييتي أقل من ذلك. ولا بد من اتخاذ إجراءات جريئة وعاجلة قبل أن تتجاوز هاييتي نقطة اللاعودة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، والممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم، والسفير ميشيل ببانغ، ممثل غابون، على إحاطاتهم الشاملة. كما أحطت علماً بالإحاطة التي قدمها السيد إفيز.

أود أن أهنئ السفير ببانغ على توليه رئاسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي. وأتمنى له كل التوفيق في ذلك المنصب الهام.

وأشكر السيد جون فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي، والسيد روبرتو ألفاريس خيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، على حضورهما هنا اليوم.

منذ جلستنا السابقة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9153)، أحرز بعض التقدم في الميدان، لا سيما بتحرير محطة فارو للوقود،

رجال الأعمال. وهذا هو مستوى حالة الطوارئ المباشرة التي كثيرا ما تحجب مدى أهمية معالجة تلك الأسباب الجذرية إذا أريد لهايتي أن تتعافى حقا. لذلك نحث أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي على كفالة أن يؤدي التعاون مع هاييتي والعمل من أجلها إلى اتخاذ تدابير طارئة فضلا عن بذل المزيد من الجهود الهيكلية لتوفير حوكمة موثوقة وتتسم بالكفاءة والمسؤولية.

كما يحتاج الهايتيون على المدى القصير إلى مزيد من الدعم العملياتي للشرطة الوطنية الهايتية الشجاعة والمتفانية، التي ينبغي أن تتلقى التدريب والمعدات والقدرات الكافية التي ربما تقتقر إليها. وينبغي أن ينصب التركيز على تمكين الشرطة الوطنية الهايتية من ضمان التوفير الآمن والموثوق به للإمدادات الطارئة من الغذاء والوقود والرعاية الصحية، فضلا عن وضع حد لعمليات الاختطاف وسيطرة العصابات على الطرق وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. فبدون هذه الإجراءات لإيجاد أرضية لمواجهة البؤس الهايتي، لن ينجح الانتقال إلى حوكمة أفضل وإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونشيد بكندا والولايات المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين على جهودهم حتى الآن لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية بواسطة التدريب وتوفير المعدات. لكن لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من ذلك الدعم. ونرحب بطلب حكومة هاييتي لتلقي الدعم المتعدد الجنسيات الذي يوفر مساعدة موجهة للشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن دعم إجراءات التحقق والاستخبارات والانتشار السريع. وكنينا على استعداد للمساهمة في هذا الجهد.

يشير تقييمنا للعصابات وصلاتها بالجريمة العابرة للحدود الوطنية فضلا عن الجهات السياسية التي ترعاها وتجنيد لها للشباب العاطلين عن العمل إلى أنها تمارس أنشطتها بطريقة تشبه الميليشيات المعروفة لمجلس الأمن. وتبين التجربة أنه يمكن التغلب عليها من خلال تنسيق جهود الوساطة وعملية سياسية ذات مصداقية، فضلا عن قدرات إنفاذ فعالة ودعم سبل العيش والدعم المؤسسي. وفيما يتعلق بالمؤسسات، فإن من المهم تقديم الدعم الفوري لتعزيز أهم أقسام نظام

والاقتصادي في هاييتي ضروريا لمعالجة الأزمة بطريقة فعالة ومستدامة. ولا تزال هاييتي تحظى بأولوية قصوى في مشاريع التعاون الدولي للبرازيل. ونحث الجهات المانحة على زيادة جهودها صوب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال.

في الختام، نود البرازيل أن تحث مرة أخرى جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي على تعميق الحوار الحالي والاتفاق على طريق سياسي للمضي قدما على وجه الاستعجال. تؤمن البرازيل بالحلول التي يقودها هاييتيون والتي لن تتحقق إلا إذا قبل أصحاب المصلحة الهايتيون الحوار والحلول التوفيقية بما يمهد الطريق لإجراء انتخابات نزيهة واستئناف السير الطبيعي للمؤسسات الهايتية. ومن جانبنا، أود أن أشدد على أن هاييتي ستظل أولوية بالنسبة للبرازيل دائما. لقد ساهمت البرازيل مساهمة طويلة الأجل في تحقيق السلام والاستقرار في هاييتي ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بدعمها لا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم وكذلك السفير ميشيل بيانغ رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي والسيد كيم إيفر، رئيس تحرير صحيفة هاييتي ليبرتي على إحاطاتهم. نرحب أيضا بمشاركة السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي، والسيد روبرتو ألفاريس خيل وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية في جلسة اليوم. وأتطلع أيضا إلى البيان الذي سيدلي به السفير بوب راي، ممثل كندا، بالنيابة عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا نظرنا إلى العامين الماضيين، نجد أن الحالة في هاييتي قد ازدادت سوءاً. وتكمن جذور الأزمة في عجز الحوكمة الذي لا بد من معالجته. وهو عجز ناجم عن تاريخ شائن من العقوبة الاقتصادية لثورة هاييتي ضد العبودية والاستعمار، وتفاقم بسبب فشل التدخلات الأجنبية والتحالف غير المقدس بين العصابات والسياسيين ونخب

منذ بداية فترة عضويتنا في المجلس، شاركت كينيا بنشاط وبحسن نية في هذا الملف. لقد دفعنا شعورنا بالإقصاء والشمول. كما أولينا اهتماما لتسليم الاتحاد الأفريقي بواجبنا في إعادة الاتصال بالشعوب الأفريقي. وقد استمعنا باهتمام إلى الهائيتين وإلى هاييتي التي يصوبون إليها.

وفي عام ٢٠٢١ عملت كينيا إلى جانب العضوين الأفريقيين الآخرين في المجلس: النيجر وتونس، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين - المعروفة آنذاك باسم (مجموعة ١٣) لتحقيق تلك الغاية. وبذلنا جهودا أيضا في إطار الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن لهذا العام: غابون وغانا وكينيا، إلى جانب أعضاء آخرين في المجلس لتعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي وتطبيق الجزاءات على العصابات ومن يدعمونها ويمولونها لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال. ولما كانت هذه آخر جلسة إحاطة مقررّة قبل نهاية فترة عضويتنا الحالية، فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأمل في ما تعلمناه عن مجلس الأمن والذي يمكن في رأينا أن يخدم هاييتي على أفضل وجه.

إن كل نزاع - وخاصة الانقسام السياسي - يؤدي إلى مستويات استثنائية من الانقسام وانعدام الثقة. ويمكن تحديد مستويات عدم الثقة هذه في الإحاطة التي قدمت اليوم. وفي أفريقيا، أصبحت ديناميات الأزمة الاقتصادية والسياسية الداخلية وانعدام الثقة في التدخل الخارجي مألوفة. وما بنته أفريقيا تحتاج إليه هاييتي، أي أن تكون جزءاً من مبادرة إقليمية قوية تشمل جيران هاييتي ومنطقة الجماعة الكاريبية. وقد أفادتنا فائدة حسنة صلاتنا مع الأقران والقادة الأقران، واستخدام المشاورات الإقليمية، وحشد الدعم الدولي لترسيخ العمل الإقليمي. يحوي هيكل السلم والأمن في أفريقيا دروساً قيمة وأنا واثق بأن البلدان والمؤسسات الأفريقية ستكون على استعداد لتشاطرها. ولدينا خبرة في مجالات تتراوح من الوساطة إلى العمل المحلي من أجل السلام، والتسريح المناهض للميليشيات وإعادة الإدماج والإنفاذ.

ألهمت هاييتي حركة عالمية من أجل الحرية. بل إن أعمالها الثورية أدت مباشرة إلى التطورات الرئيسية في إنشاء بلدنا المضيف. ونحث

العدالة الجنائية التي تتطلبها خدمات دوائر الشرطة النشطة. يشمل ذلك معالجة الاحتجاز المطول للأشخاص قبل المحاكمة وتعجيل النظر في القضايا المعروضة على المحاكم وإنشاء سجلات فعالة للمحاكم.

بالإضافة إلى تلك الجهود ينبغي للجنة الجزاءات بشأن هاييتي أن توائم قوائمها على نحو وثيق لإحداث أقصى قدر ممكن من قطع الصلة بين الجريمة العابرة للحدود الوطنية والعصابات والأعمال التجارية غير المشروعة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضا دعم هاييتي في تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بخريطة طريق الجماعة الكاريبية بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة.

وينبغي لأي تدخل جديد يدعمه مجلس الأمن أن يطبق الدروس القيمة المستفادة في الماضي دون تكرار الأخطاء الكارثية، وأن تتوفر لديه رؤية واضحة عن نطاق المهام ومفهوم العمليات، فضلا عن استراتيجية للخروج. علاوة على ذلك ولكسب ثقة شعب هاييتي يتعين عليه النظر في إدراج مساهمات أساسية من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

إن الإجراءات التي أوصيت بها ضرورية ولكنها غير كافية، وإذا أُريد لها أن تنجح وأن تنهض هاييتي مجددا وتحقق أملها، فلا بد من معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وتتمثل إحدى الطرق لتحقيق ذلك في كفالة انتقال سياسي شامل ملتزم بحوار وطني من شأنه إجراء إصلاحات سياسية تقتزن بنظام قانوني وربما دستوري. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن توائم عملها في هاييتي مع الجهود الرامية إلى توفير الأمن والانتقال السياسي وتعزيز مؤسسات الحكم الرئيسية علاوة على التعافي من الأزمات البيئية. وينبغي للسلطات في هاييتي أيضا أن تتنظر في التفاعل مع لجنة بناء السلام والاضطلاع بعملية شاملة مملوكة وطنيا بالإضافة إلى الانتقال السياسي.

كما يتعين النظر أيضا في إجراء تحقيق محايد وشفاف في الأبعاد الدولية والتاريخية للأزمات المتعاقبة التي عانى منها شعب هاييتي منذ عشرات السنين. وينبغي أن يقدم التحقيق توصيات للمجتمع الدولي وهاييتي بشأن سبل المضي قدما.

وعلى الرغم من أن قوات الأمن الهايتية تمكنت في الأسابيع الأخيرة من استعادة السيطرة على محطة فاروه النفطية، واستؤنف توزيع الوقود في العاصمة، فإن رجال العصابات يسيطرون على الطرق الرئيسية المؤدية إلى الشمال والجنوب مما يعوق الإمداد إلى مناطق أخرى. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تشكيل فريق الخبراء في الوقت المناسب وإلى عمله الهام الذي نعتقد أنه سيكون مفيداً في التنفيذ الفعال للجزاءات المحددة الأهداف ضد زعماء العصابات ومن يرعونهم داخل هاييتي وخارجها. بيد أننا ندرك أن فرض جزاءات على زعماء العصابات ورعاتهم لا يكفي، في حد ذاته، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لدعم الهايتيين في طريقهم إلى الأمن والاستقرار.

ثانياً، نحن بحاجة إلى البناء على الجهود الموحدة التي يبذلها المجلس بشأن نظام الجزاءات في هاييتي للتصدي لتحديد مباشر آخر. لقد قلنا من قبل، وأكرر ذلك اليوم، إنه يجب أن تكون الشرطة الوطنية الهايتية قادرة على التصدي للتهديد الذي تشكله العصابات المسلحة وجلب الراحة اللازمة للشعب. لذلك نشجع على تعزيز المشاورات الإقليمية مع هاييتي بشأن المقترحات المعلقة لنشر قوة دولية للمساعدة الأمنية في هاييتي يمكن لمجلس الأمن أن يؤيدها. ويتعين أن يتعزز ذلك بدعم تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك نظام العدالة الجنائية، إذا أردنا التصدي للتهديد المباشر الذي تشكله العصابات المسلحة في هاييتي.

ولئن كنا بحاجة إلى الاسترشاد بأخطاء الماضي، فإننا لا نستطيع أن نتحمل التقاعس عن العمل في مواجهة الحالة المتدهورة في هاييتي. لذا يجب أن نعمل بشكل أكثر تعاوناً مع الجهات الفاعلة الأخرى لتقريب هاييتي مما يريده شعبها من الأمن والرخاء والاستقرار المنشودة بشدة، مع مراعاة الاستراتيجية الطويلة الأجل لمنع تكرار الأزمة الأمنية المستمرة وهو ما يتوقف على التزامنا الجماعي والمستمر بمعالجة الأسباب العميقة الجذور مثل الفقر المتوطن والبطالة وعدم المساواة في المجتمع الهايتي.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون ذكر الحل بعيد المنال الذي طال انتظاره للأزمة السياسية في هاييتي. إننا ندعو جميع الأطراف السياسية

الآن هاييتي على التطلع إلى بقية منطقتها وإلى أفريقيا طلباً للإلهام. وستواصل كينيا دعم هاييتي على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك مع الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأي جهود أخرى تخدم صالح شعب هاييتي.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى نائبة الأمين العام أمينة محمد على بيانها، وكذلك إلى الممثلة الخاصة لا لاي على إحاطتها بشأن التطورات السائدة في هاييتي. كما أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، السفير ميشيل بيانغ، على إحاطته بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة منذ اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي. كما استمعنا بعناية إلى السيد كيم إيفز ولاحظنا وجهات نظره. وعلاوة على ذلك، نرحب بمشاركة وزيري خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية وكذلك الممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم.

تجري مناقشة اليوم في وقت حرج بالنسبة لهاييتي. وحتى في الوقت الذي يبني فيه مجلس الأمن على الجهود المبذولة لدعم الهايتيين في سعيهم إلى إيجاد حل للأزمة المستمرة بقيادة هاييتية، لا يزال البلد يكابد حالة متدهورة باستمرار على خلفية عقود من التحديات التي تهدد حياة الهايتيين العاديين. وكما سمعنا اليوم، ينبغي أن تكون إجراءاتنا حاسمة واستباقية إذا أردنا أن نعالج بفعالية الحالة الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة في هاييتي.

وكما أبرزنا بإسهاب في مجلس الأمن، نحن مدينون لشعب هاييتي بواجب دعم تطلعاته التي طال أمدها إلى السلام والأمن والرخاء والنمو الشامل. وأود أن أدلي بنقطتين موجزتين إضافيتين:

أولاً، لا تزال غانا تشعر بالقلق إزاء مشكلة العصابات المسلحة في هاييتي. إن ما يبعث على القلق قبضة العصابات على معظم أراضي هاييتي وما يترتب على ذلك من عنف يجري ارتكابه. ومن الواضح أنه ما لم يتم كبح جماح أنشطة العصابات العنيفة في هاييتي والاستعاضة عنها بقوة شرطة محترفة، فلا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار في هاييتي.

والجرائم إلى عمل بهدف حماية الشعب الهايتي واستعادة الأمن والنظام الاجتماعي في البلاد.

إن الصين تدعم غابون في الوفاء بواجباتها كرئيسة للجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، وتأمل أن ترى اللجنة وفريق خبراءها يباشرون عملهم على وجه السرعة، ويضطلعون بعملهم على النحو المكلف به على وجه الاستعجال، ولا سيما من خلال استعراض قائمة الجزاءات واستكمالها ورصد تنفيذ تدابير الجزاءات حتى ينتج عن نظام الجزاءات بشكل فعال الأثر المتوقع لردع رجال العصابات وكبح جرائم العنف.

ولا تزال الحالة الأمنية في هاييتي مروعة، ولا توجد دلائل على أي تراجع كبير في العنف العصابات. وقد شددت الصين في مناسبات عديدة على أن منع العصابات من الحصول على الأسلحة بصورة غير مشروعة أمر أساسي لتحسين الحالة الأمنية في هاييتي. ويجب على السلطات الهايتية أن تتحمل بجدية مسؤولياتها في هذا الصدد. ولا غنى بنفس القدر عن دعم وتعاون البلدان المجاورة والمنظمات ذات الصلة. ونرى أن بعض بلدان المنطقة قد أعلنت مؤخرًا عن تدابير جديدة لمراقبة صادرات الأسلحة إلى هاييتي ونتوقع أن تحقق تلك التدابير نتائج إيجابية.

منذ اغتيال الرئيس السابق موبز، في تموز/يوليه ٢٠٢١، أصيبت الحكومة والبرلمان والقضاء في هاييتي بالشلل وتكرر تأجيل الانتخابات الرئاسية والاستفتاء الدستوري. ولا يمكن أن يظل شعب هاييتي منتظرًا لأجل غير مسمى. ويجب أن تنتهي حالة الفوضى الناجمة عن إغلاق مؤسسات الدولة في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع الأحزاب والفصائل السياسية في هاييتي على الدخول في حوار ومشاورات واسعة النطاق بغية التعجيل بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية السياسية للفترة الانتقالية والترتيبات الخاصة بها ووضع جدول زمني واضح وقابل للتنفيذ.

قبل شهرين، قدمت حكومة هاييتي، عملاً بالقرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢)، معلومات مستكملة للمجلس عن عملياتها السياسية الداخلية.

الفاعلة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق وطني في الآراء لصالح عملية سياسية بقيادة هاييتية يمكن أن تحدد طريقاً لإجراء انتخابات وطنية. إن خطورة الحالة في هاييتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع الجهات المعنية، والتي نأخذ من دونها بأن نشهد استمرار تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنسانية، مع معاناة لا توصف للهايتيين العاديين.

وأخيراً، نؤكد من جديد التزامنا ودعمنا الثابتين لشعب هاييتي. وما زلنا نؤيد التوصل إلى حل بقيادة الهايتيين وملكيتهم، ونعرب عن دعمنا لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والممثلة الخاصة للأمين العام لا لاييم والسفير بيانغ على إحاطاتهم. وأرحب بحضور وزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية وكذلك الممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد إيفز.

في عام ٢٠٢٢، وهو العام الذي يقترب من نهايته، شهدت هاييتي استمرار الجمود السياسي، مع استمرار انتشار العصابات، وعودة ظهور الكوليرا، ونقص حاد في الغذاء والطاقة، وتزايد العنف ضد النساء والأطفال. إن شعب هاييتي يكافح في عذاب ويأس يزدادان شدة.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على الحالة في هاييتي. وفي هذا العام، ضغطنا من أجل إجراء ثلاث مداوالات عاجلة لمجلس الأمن في هذا الشأن، وكنا أول من اقترح جزاءات ضد العصابات ومؤيديها التي تقوض السلام والأمن في البلد، وطلبنا إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن كيفية مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على مكافحة العصابات، وطلبنا إلى حكومة هاييتي أن تطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن عملياتها السياسية. وبفضل الجهود المشتركة لأعضاء المجلس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، الذي فرض تدابير جزاءات، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة ضد العصابات الهايتية، وعمل على ترجمة توافق الآراء بشأن كبح العنف العصابات

الدومينيكية وممثل كندا معنا اليوم. كما استمعنا باهتمام لإحاطة السيد كيم إيفز.

في الوقت الذي نتابع فيه باستمرار مستجدات الأوضاع المقلقة في هاييتي، نرى أن إنهاء الحصار على محطة فيرو للوقود الشهر الماضي يعد تطوراً هاماً، سيتيح إغاثة العديد من الأشخاص الذين يعتمدون على الوقود للحصول على الخدمات والسلع الأساسية. ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها، ومنها قيام العصابات بإغلاق الطرق وسيطرتهم على الأحياء، الأمر الذي يعرقل بشكل مباشر وصول سيارات الإسعاف والطواقم الطبية وكذلك المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية، إلى جانب نقشي الكوليرا مجدداً في هاييتي. ونشدد على أن الآثار المترتبة على الحياة اليومية للمدنيين وأمنهم جراء سيطرة العصابات هو أمر لا يجب أن نقبل به أو أن نتغاضى عنه.

وتزداد الشواغل في ظل الارتفاع المقلق لمستويات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، إذ نكرر استنكار دولة الإمارات لمثل هذه الأعمال غير المقبولة. ولهذا، يجب علينا في المجلس تسخير الأدوات المتاحة أماناً لمعالجة هذه التحديات، بما في ذلك من خلال نظام الجزاءات الذي اعتمدناه مؤخراً والمعايير المحددة للتصنيف والتي تستهدف مرتكبي هذه الأعمال البشعة ومن يسهل ارتكابها كذلك.

نشدد على الحاجة لإحراز تقدم على الصعيد السياسي لوضع هاييتي على مسار السلام وتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والأمنية فيها. ومن الضروري كذلك الحفاظ على أي تقدم يتم إحرازه، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية لحوار شامل، بقيادة ملكية هاييتية. ولذلك، من المهم التركيز على العملية السياسية. ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات حول آخر المستجدات المتعلقة بهذا الشأن. ونرى أن المشاركة البناءة، سواء من قبل المجتمع الدولي أو الجهات الفاعلة في هاييتي، تعد ضرورية لشق الطريق أمام تهيئة بيئة مؤاتية لانتخابات سلمية متى توفرت الظروف الأمنية المناسبة.

وفي صميم جميع هذه الجهود التي نبذلها، يجب أن نعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الجماعة الكاريبية والفريق

ونظراً للمأزق السياسي المستمر في هاييتي، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن مطالبة الحكومة الهايتية بتقديم معلومات مستكملة عن التطورات ذات الصلة. كما يمكن أن ينظر المجلس في التواصل مع الفصائل السياسية الممثلة في هاييتي وإجراء حوار معها، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات بصيغة آريا، من أجل تشجيعها على العمل معاً للمضي قدماً بعملية سياسية شاملة للجميع.

وينبغي أن تضطلع الممثلة الخاصة للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي بدور بناء في التوصل لحل يقوده الهايتيون ويملكون زمامه وأن يوفرنا منبرا للحوار السياسي الشامل للجميع بمشاركة كل الأطراف والفصائل في هاييتي. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتصرف وفقاً للولاية وأن نحترم خيارات الشعب الهايتي وأن نتجنب خلق الانطباع بالتطفل على الشؤون السياسية لهاييتي، أو حتى التدخل فيها. كما نشجع وندعم جهود الجماعة الكاريبية للمساعدة في حل مسألة هاييتي ونزع فتيل الأزمة في البلد.

إذ تقترب أعمال مجلس الأمن من نهايتها لهذا العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالهند وأيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج وتوديعهم. ونشكرهم على مشاركتهم البناءة في شؤون المجلس وعلى إسهاماتهم في صون السلام والأمن الدوليين خلال فترة عضويتهم باعتبارهم أعضاء منتخبين. ونتطلع الصين إلى تعزيز التعاون مع الأعضاء الخمسة المنتخبين الجدد بغية العمل معاً على النهوض بالتضامن وتوافق الآراء وممارسة تعددية الأطراف والعمل على ضمان أن يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بفعالية بالواجبات والمهمة التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيدة

هيلين لا ليم على إحاطتها وعلى جهودها وجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. والشكر موصول لنائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، على مداخلتها. كما نهني غابون على ترؤسها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي ونشكرها على الإحاطة. ونرحب بمشاركة وزير خارجية هاييتي والجمهورية

المحليين والدوليين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل لحماية المتضررين من الأزمة ومساعدتهم. ويجب ضمان وصولهم بأمان ومن دون عوائق إلى المحتاجين.

ثالثاً، يمكن إرجاع العديد من المشاكل التي تواجه هاييتي إلى وجود أوجه تقصير منهجي. ولا بد من معالجة انهيار قطاع الأمن والعدالة، بما في ذلك الفساد المستشري والإفلات من العقاب. كما أن التهديدات الأمنية المتعلقة بالمناخ واضحة. ويؤدي ضعف القدرة على مواجهة الكوارث إلى مغادرة الأشخاص الضعفاء في المناطق الريفية ديارهم إلى المدن التي يتفشى فيها العنف. والأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة بسبب العنف يضطرون إلى اللجوء إلى نفس الأشخاص الذين يحتجزونهم كرهائن من أجل إطعامهم. والحالة لا تطاق، ويجب علينا ألا نغض الطرف عنها.

رابعاً، إن الأزمة في هاييتي متعددة الأوجه. ونأسف لأن الحل السياسي لا يزال بعيد المنال. ولهذا السبب نشجع بقوة الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي على التكاتف من أجل أبناء شعبها وإيجاد حل سياسي مستدام بقيادة هاييتي. ومع ذلك، فإن الأزمة الحالية عميقة لدرجة أنها ستتطلب أكثر من مجرد تنظيم انتخابات جديدة لحلها. ونحتاج إلى جهود متعددة ومتضافرة في القطاعات الأمنية والإنسانية والسياسية لتمهيد الطريق من أجل مستقبل أفضل. لقد اقترح الأمين العام تشكيل قوة للعمل السريع لدعم شرطة هاييتي في تحسين الحالة الأمنية. ولا بد من وقف الجهات الإجرامية التي توجج العنف وتعرقل المساعدات الإنسانية. ونرحب بالدعم المناسب من البلدان والأطراف الفاعلة في المنطقة لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على التعامل مع الحالة الأمنية المحتدمة.

وأود أن أختتم ببياني بحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل في هاييتي. وفي الوضع الراهن الأليم، ينبغي لنا، بوصفنا مجلساً، أن نتحد وأن نتعاون مع الهايتيين من أجل تهيئة مستقبل أفضل. وندعو المشاركين في الصياغة إلى إجراء مناقشات أوسع نطاقاً بشأن مشروع القرار المتعلق بالقوة المتعددة الجنسيات. كما ستواصل النرويج دعم شعب هاييتي بعد انتهاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدورها الهام في تعزيز التنمية والاستقرار في هاييتي وضمان وجود دعم إقليمي ودولي متسق ومستدام.

ونؤكد على استعداد دولة الإمارات للعمل مع المجلس ولجنة الجزاءات المعنية بهاييتي والهيئات الأخرى المعنية للتصدي لمختلف التحديات والأزمات التي تعصف بهاييتي.

وختاماً، وبما أننا نختتم آخر اجتماع رسمي للمجلس هذا الشهر، فأود أن أنتهز الفرصة لأهنيكم، السيدة الرئيسة، على رئاستكم المتميزة للمجلس وعلى ما بذلتموه من جهود استثنائية خلال عضويتكم في المجلس العامين الماضيين. ولا يفوتنا أيضاً الإعراب عن خالص تقديرنا وامتناننا لكافة الأعضاء المنتخبين والذين تنتهي عضويتهم هذا الشهر، مع تمنياتنا للأعضاء الجدد بالتوفيق. ونتطلع إلى العمل معكم خلال العام المقبل.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام محمد والممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم ورئيس لجنة الجزاءات الجديدة، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي، على إحاطاتهم. واستمعنا أيضاً إلى مداخلة السيد إيفز. أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أربع نقاط.

أولاً، ترحب النرويج بالخطوات الهامة المتخذة نحو تفعيل لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ وتهنيئاً سعادة السفير بيانغ على تعيينه رئيساً للجنة. ونعتقد أنه ينبغي للجنة أن تنظر في مواصلة تحديد مرتكبي العنف الجنسي والجنساني لإخضاعهم للجزاءات. ولضمان كفاءة نظام الجزاءات، من المهم أن تعمل اللجنة على تحقيق ما تعترمه لضمان مراعاة الأصول القانونية الواجبة من خلال الإذن بتعيين أمين مظالم لنظام الجزاءات هذا.

ثانياً، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في هاييتي. ونخشى أن نشهد مزيداً من التدهور، مع استمرار سيطرة العصابات على مساحات كبيرة من الأراضي. ونشيد بالأمم المتحدة والعاملين

ثانياً، أدت حالة الانهيار التام للقانون والنظام، مع سيطرة العصابات على معظم الهياكل الأساسية الحيوية في البلد، إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية بالفعل، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه والوقود وتفتشي الكوليرا. ونتيجة لذلك، يفر آلاف الأشخاص من ديارهم وبلدهم. ونشيد بالجهود المكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة لتأمين المساعدة الطبية لشعب هاييتي في المناطق المعزولة، إلى جانب العاملين الصحيين الآخرين والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الجهود المشتركة مع كندا لتوفير المعدات الأمنية للشرطة الوطنية الهايتية.

ثالثاً، فيما يتعلق بإدامة المأزق السياسي، من الأهمية بمكان، إلى جانب الجهود الدولية، أن تعمل جميع الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة في هاييتي بإحساس بالمسؤولية والإلاح، وأن تبذل جهوداً ملموسة لرسم مسار للبلد للخروج من المأزق، والقضاء على الفساد وتقكيكه، واستعادة الثقة في المؤسسات الهايتية وسلطات إنفاذ القانون بها. لقد أوشكت السفينة على الغرق، لم يعد هناك وقت للسياسة الروتينية، والمساومة على السلطة، والمواقف التي لا مواءمة فيها، لأنه إذا استمر قادة هاييتي والنخبة فيها على هذا النحو، فلن يتبقى شيء يمكن تقاسمه سوى البؤس المتزامن مع دولة منهارة تماماً. وحينها لن يلوموا إلا أنفسهم. ويجب أن يفهم السياسيون الهايتيون أن المساعدة قد تأتي ويجب أن تأتي من الخارج، ولكن الحلول يجب أن تأتي من داخل هاييتي. إن هاييتي وأبناء هاييتي يستحقون أفضل من ذلك - أفضل بكثير من انعدام المسؤولية السياسية والعجز المؤسسي واستحالة الاستمرار اليومية.

رابعاً، إن تقارير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مثيرة للقلق. وهناك حاجة ماسة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والعنف، بما في ذلك الفساد المنهجي والإفلات من العقاب المتفتشي الذي شل تنمية البلد لعقود. ونكرر التأكيد على الأهمية الحاسمة لتعزيز القطاع القضائي وآليات المساءلة الأخرى، بما في ذلك عن طريق إنشاء شعب قضائية متخصصة، للتصدي للجرائم المالية والجرائم المتصلة بالعصابات.

لقد اتسمت فترة عضوية النرويج في المجلس بمشهد عالمي مضطرب، وبالرغم من ذلك نغادر المجلس بنفس الروح التي شاركنا بها داخل المجلس: بإيمان متأصل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزام راسخ بالدفاع عنها. ولا نزال نؤمن بالآثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه المجلس في حياة الناس الذين يعانون من النزاع وعدم الاستقرار.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد، والممثلة الخاصة للأمين العام لاليم، وسفير غابون، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي، على المعلومات التي تم تبادلها. ونرحب بمشاركة وزير خارجية هاييتي السيد جينيوس، ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية ألفاريس غيل والممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم.

لا توجد طريقة أخرى للتعبير عن الأمر: إن هاييتي على حافة الهاوية. فقد عجل العنف المسلح المتواصل بانزلاق البلد إلى أسوأ حالة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية منذ عقود. وتستخدم عمليات الاختطاف والعنف الجنسي التي يرتكبها أفراد العصابات، التي تسجل أعلى مستوياتها، كما أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام لاليم، كأسلحة لإلحاق ألم شديد وبث الخوف بين السكان. لقد انهار القانون والنظام. فالدولة ومؤسساتها في حالة جمود لا تطاق. يبدو أن كل أمر مهم معرض للخطر.

أود أن أسلط الضوء على النقاط الأساسية التالية.

أولاً، إن اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بالإجماع بعث برسالة واضحة بصوت موحد إلى شعب هاييتي، ولا سيما إلى جميع مرتكبي الأنشطة الإجرامية والمتورطين فيها مفادها أننا لن نسمح بالإفلات من العقاب. ويسرنا أن القرار كان له أصداء فيما يتعلق بتطلعات الهايتيين وآمالهم. ونتوقع أن يساعد حظر الأسلحة على منع الإمداد المباشر وغير المباشر بالأسلحة والذخائر للعصابات أو الجماعات الإجرامية، التي تقوض سيادة القانون وتحول البلد إلى أرض قاحلة لا توجد فيها حياة.

وأرحب أيضا بمشاركة وزيري خارجية هايتي والجمهورية الدومينيكية، فضلا عن الممثل الدائم لكندا، في هذه الجلسة.

لا تزال المملكة المتحدة يساورها قلق عميق إزاء استمرار الحالة الإنسانية الأليمة في هايتي، التي يفاقمها انعدام الأمن المزمع والجمود السياسي. وكما سمعنا اليوم بوضوح من نائبة الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم، فإن أعمال العصابات المسلحة قد شردت الآلاف من الناس، وحدثت من حرية حركة الأشخاص والبضائع، وحرمت المواطنين من الحصول على الخدمات الطبية خلال نقشي جائحة الكوليرا من جديد. ولا تزال المملكة المتحدة مقتنعة بوجوب محاسبة مرتكبي ورعاية عنف العصابات والقضاء على قدرتهم على نشر المزيد من عدم الاستقرار والمعاناة. ولذلك، يسرنا أن نرى تقدما بشأن الجزاءات التي لا بد منها للتصدي للسلوك الإجرامي. والجزاءات أداة ضرورية لكسر دوامة العنف الإجرامي التي تؤثر تأثيرا كارثيا على شعب هايتي.

بيد أن الجزاءات وحدها لن تكون كافية. ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي أن ينظر بجدية في أي طلب للمساعدة من حكومة هايتي ومجتمعها، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن. ويجب أن يدعم ذلك الجهود الهايتية الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في الميدان وأن يمكن من ذلك، لتهيئة الظروف المفضية لإجراء الانتخابات حتى يتسنى لشعب هايتي اختيار حكومته المقبلة.

وتواصل المملكة المتحدة دعم الإجراءات التي تقرب هايتي من تحقيق الأمن والاستقرار، مع العودة إلى العمليات الديمقراطية في أقرب وقت ممكن. ولذلك، نرحب ببوادر التحرك نحو حل الجمود السياسي، ولكن يجب الآن بذل جهود حازمة للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء. وهناك حاجة إلى مسار عاجل للمضي قدما لمعالجة انعدام الأمن والأزمات الإنسانية والاقتصادية والحيلولة دون زيادة تدهور الحالة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): بصفتي الممثل الدائم لغابون، أشكر نائبة الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي،

إن هايتي بحاجة إلى المساعدة، وتحتاج إلى المساعدة الآن. ونأمل أن يعبر مجلس الأمن بنفس الروح البناءة عن إنشاء البعثة الدولية للمساعدة الأمنية، بغية المساعدة على استعادة السلامة والأمن في البلد، استجابة لطلب الحكومة وعلى النحو الذي أوصى به الأمين العام. ولكي يحدث أي شيء ذي مغزى في هايتي، هناك حاجة ملحة لكسر قبضة العصابات على البلد.

وأود أن أؤكد من جديد دعمنا الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على عملهما ودورهما الحاسم وجهودهما في دفع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية إلى طاولة المفاوضات للاتفاق على إطار سياسي مقبول للأطراف، على الرغم من تصاعد العنف وانعدام الأمن، وقبل كل شيء، العقلية القائمة على "أنها تعتبر مخطئا مهما فعلت"، كما سمعنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام للحالة المعقدة في هايتي إلا من خلال استعادة القانون والنظام ومن خلال الحوار الموضوعي والشامل والمسؤول فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية والقطاع الخاص، الذي أثير، بما في ذلك بين المجتمع المدني وممثلي النساء والشباب، مما يمهّد الطريق لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية، في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، بما أن هذه آخر جلسة رسمية في الشهر والسنة وفترة رئاسة الهند للمجلس، أود أن أهنئكم وفريقكم، السيدة الرئيسة، على إسهامكم في عمل المجلس وتعاونكم الممتاز هذا العام. والشكر موصول لزملائنا ممثلي أيرلندا والمكسيك والنرويج وكينيا. ونحن ممتنون لهذا التعاون، وكذلك لما تعلمناه منهم. ونتمنى لهم كل النجاح في كانون الثاني/يناير عندما نجتمع مرة أخرى بوصفنا أعضاء منتخبين سابقا في المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نقدر المشاعر التي أعرب عنها ممثل ألبانيا.

السيدة جكوبس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر مقدمي الإحاطات، بمن فيهم رئيس اللجنة الجديدة المنشأة بموجب القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) على أول إحاطة له بشأن آخر التطورات.

يحتاجها لتميمته. إنها حقيقة أن غالبية الشباب الهايتيين يختارون مغادرة بلدهم بمجرد أن تتاح لهم الفرصة للقيام بذلك.

ويرحب بلدي، غابون، باعتماد القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) والفوائد الأولية للجزاءات التي تستهدف الأفراد الذين لهم صلات بالجريمة المنظمة. وندعو جميع البلدان إلى العمل معاً لتنفيذ نظام الجزاءات، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات ذات الصلة. يجب أن نتخذ إجراءات. وكل يوم لا نتخذ فيه إجراء هنا هو يوم آخر من الكرب والصدمة النفسية في هاييتي.

ثانياً، تتكشف حالة إنسانية كارثية. إن عودة ظهور الكوليرا، التي تقامت بسبب تدهور الظروف الصحية وآثار الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن، تعرض العديد من الهايتيين للإهمال كل يوم. ونظراً لعدم وجود استجابة فورية أو توقعات أفضل، يواجه ما يقرب من ٥ ملايين هاييتي أزمة غذائية تحدث بالفعل، ويتعرض آلاف آخرون لخطر المجاعة.

وهناك تقارير حديثة عن نزوح ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص أجبروا على الفرار من بُنيّ ريفير بسبب التنافس بين العصابات المسلحة. ووفقاً لأحدث تقرير للمنظمة الدولية للهجرة، تضاعف عدد الأشخاص النازحين ثلاث مرات خلال الأشهر القليلة الماضية. وبين حزيران/يونيه وأب/أغسطس من هذا العام، ارتفع عدد الأشخاص النازحين إلى ١١٣ ٠٠٠.

ثالثاً، أود أن أتحدث عن الحالة الاقتصادية. إن انتهاء حصار محطة فارو هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ويؤمل أن تتم إزالة جميع العقبات اللوجستية للتمكين من استئناف توزيع الوقود بكفاءة من أجل إنعاش اقتصاد هاييتي. وينبغي للمبادرات الشعبية، التي يقودها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، والشرطة الوطنية الهايتية، إلى جانب إدارة الجمارك، أن تعمل بشكل جيد لوقف خسارة ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار من عائدات الجمارك كل عام وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة.

رابعاً وأخيراً، لن ينتهي الجمود السياسي بدون عودة السلم والأمن المجتمعيين. ونود أن نشجع الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي على

السيدة هيلين لاليم، على إحاطتهما. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد كيم إيفز.

وأرحب بوزير خارجية هاييتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثل كندا في جلسة اليوم.

وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

النقطة الأولى تتعلق بالحالة الأمنية. تقع هاييتي على بعد أقل من ٢ ٥٠٠ كيلومتر من المكان الذي نجتمع فيه الآن. ويواجه البلد أزمة معقدة متعددة الأبعاد. ويسارع العديد من المراقبين إلى وصف البلد بأنه في حالة من الفوضى أو في حالة انهيار. فالجماعات المدججة بالسلاح تشيع الخراب يوميا وتزرع الخوف. وهي تعمل من خلال اغتصاب النساء والاختطاف طلباً للقدية وارتكاب الفظائع ضد المدنيين.

إن قوة الشرطة كاهلها مثقل بضخامة المهمة، إما بسبب نقص الموارد البشرية، أو عدم كفاية المعدات، أو لمجرد تسلل العصابات إليها. ومما يؤسف له أن الخيار الوحيد أمام ملايين الرجال والنساء والأطفال وكبار السن، ولا سيما الشباب، هو الفرار عن طريق البحر والتوجه إلى البلدان المجاورة أو الانضمام إلى العصابات.

ويجب على المجلس أن يتصرف بسرعة لمعالجة الحالة والاستجابة لنداءات الاستغاثة من المدن والقرى، ومن الرجال والنساء والأطفال من السكان الذين أصيبوا بصدمات نفسية. يحتاج شعب هاييتي إلى التضامن الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى. فعندما تجتاح النيران منزل أحد الجيران، على الرغم من إغلاق أبوابنا ونوافذنا، تبقى الرائحة الطاغية والطاردة للدخان المنبعث من أنقاض منزل الجار. والتضامن في مثل هذه الحالة هو واجب أخلاقي. ويندرج ذلك الواجب في إطار ولاية مجلس الأمن ومهامه.

إن هاييتي بحاجة ماسة إلى الأمن. وبدون الأمن، سيكافح الاقتصاد الهايتي للتعافي من الآثار المشتركة للأزمات والأوبئة المتعددة. بل سيكون أقل قدرة على الاحتفاظ بالموهب والعمالة التي

ثانياً، ترحب فرنسا بنظام الجزاءات الذي يستهدف الأفراد الذين يشكلون تهديداً للسلام والأمن في هاييتي. والعقوبات هي رادع للجماعات الإجرامية وجميع الحلفاء السياسيين الذين يدعمونها ويمولونها. وإنشاء لجنة القرار ٢٦٥٣ تطور إيجابي، ونأمل أن تتمكن اللجنة، تحت قيادة غابون، من تقديم مقترحات سريعة.

وبالإضافة إلى الجزاءات، من المهم أيضاً إعادة بناء العدالة في هاييتي. لا يملك البلد الوسائل اللازمة لتنفيذ تلك المهمة نظراً لأن إضعاف مؤسساته القضائية يقوض سلطة الدولة ويشكل تهديداً لأمن شعب هاييتي. ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سلسلة الإجراءات الجنائية برمتها أولوية رئيسية إذا كنا نأمل في وضع حد للعنف.

ثالثاً، سواصل حث الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي على إيجاد حل توافقي. وينبغي أن يتوج الحوار السياسي بتنظيم انتخابات ديمقراطية عند استيفاء الشروط الأمنية. وتدعو فرنسا الأوساط السياسية إلى العمل بشكل مسؤول من أجل كسر حالة الجمود الراهنة.

رابعاً، كما ذكر كثيرون آخرون هنا اليوم مجلس الأمن، فإن الأزمة في هاييتي متعددة الأبعاد. ولهذا السبب، تلتزم فرنسا بتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما في ضوء استمرار وباء الكوليرا الذي تقش في البلد في تشرين الأول/أكتوبر. ويعاني السكان أيضاً من الجوع، فيما توقف الأطفال عن الذهاب إلى المدارس، والحالة الإنسانية آخذة في التدهور. ولا يمكن لفرنسا أن تقبل الحالة الراهنة، وقد زادت مساعدتها الغذائية لهاييتي.

وتود فرنسا أن تؤكد من جديد تضامنها مع شعب هاييتي. وسواصل تقديم دعمنا الوطيد لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، الذي يضطلع بعمل أساسي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، سواصل تعبئة المجتمع الدولي بغية تزويد الهايتيين بالمساعدة اللازمة.

أخيراً، سيدتي الرئيسة، قبل أن أختتم بياني، أود أيضاً أن أشيد بالهند، وكذلك بأيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج على عضويتهم

مواصلة حوارها، بغية التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يهيئ الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات التي يقبلها الجميع. وهذا يعني أنه يجب على الجميع تقديم مصالح البلد على مصالحهم الشخصية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالمجتمع المدني على التزامه.

ونود أن نشجع جميع المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى توفير الاستجابة والتضامن اللذين يتوقعهما شعب هاييتي وهو يسعى جاهداً للوقوف على أقدامه من جديد. ونحن على استعداد للعمل داخل مجلس الأمن وخارجه مع جميع الذين يحركهم استعدادهم لإخراج هاييتي من دائرة العنف.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لاليم على إحاطتهما. كما أشكر السفير بيانغ على إحاطته بشأن تنفيذ اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي.

وأود أن أرحب بوزير خارجية هاييتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثل كندا في جلسة اليوم.

كما سمعنا للتو، لا يمكن لهاييتي أن تنتظر أكثر من ذلك. وتحت فرنسا المجتمع الدولي على تكثيف جهوده. ويجب أن ننهي على وجه الاستعجال دورة العنف والعوز التي تؤثر على البلد. وأود أن أنطرق إلى أربع نقاط.

أولاً، تستدعي الحالة الأمنية استجابة جماعية أكثر صرامة. إن السيطرة مجدداً على محطة فارو أمر مشجع، ولكن يجب ألا يخفي الوضع الفعلي على الأرض. لا تزال هذه المسألة شاملة. ترتكب العصابات المزيد من عمليات الخطف والعنف الجنسي والقتل، مع الإفلات التام من العقاب. ورداً على ذلك، يجب أن يكون هدفنا مواصلة تقديم دعم أكبر وأكثر فعالية للشرطة الوطنية الهايتية، الموجودة في الخطوط الأمامية. وكما نعلم، تحتاج هذه القوة إلى المعدات والتمويل والتدريب. وللاستعادة الأمن، طلبت السلطات الهايتية المساعدة من المجتمع الدولي. ونحن على استعداد مع شركائنا لبذل المزيد من الجهد لتصحيح الوضع على أرض الواقع.

ومع ذلك، يجب أن تكون الأولوية العاجلة للسيطرة على العصابات الإجرامية وإشاعة نوع من النظام، لا سيما في العاصمة بور أو برانس. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمساعدة الأمنية التي تقدمها بلدان المنطقة. ونأمل أن تساعد تلك الخطوات سلطات الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي للأنشطة الإجرامية المستمرة والمزعزعة للاستقرار التي ترتكبها العصابات المسلحة. ويتعين أيضا إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشرطة الوطنية الهايتية في مجال بناء القدرات. وأي قرار بشأن نشر آلية أمنية إقليمية ينبغي أن يكون مدروسا بعناية، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من الماضي، بما في ذلك خبرات بعثات الأمم المتحدة.

إن الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية المتعددة الأوجه في هاييتي تتطلب من جميع أصحاب المصلحة في هاييتي الدخول في مفاوضات مجدية. وهناك حاجة ملحة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خريطة طريق سياسية لإجراء الانتخابات التي طال انتظارها. ويتعين على الأطراف الهايتية أيضا كفالة أن تكون العملية شاملة للجميع ومشروعة. وعلى المدى الطويل، فإن الاستقرار المؤسسي والحكم الرشيد وسيادة القانون أمور أساسية لتجنب الوقوع مرة أخرى في المأزق السياسي الحالي. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدور التيسيري الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. وننوه أيضا بالمشاركة الاستباقية للشركاء في المنطقة دعما لهاييتي.

لا يزال شعب هاييتي يعاني من آثار أزمة متعددة الأبعاد طال أمدها للأسف لعقود. وهم اليوم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، للدعم الثابت من المجتمع الدولي. وتتمتع الهند بعلاقات طويلة الأمد مع هاييتي وشعبها. وفي الماضي، أسهمنا في مبادرات بناء القدرات والتدريب في البلد. واليوم أيضا، نقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمنا لشعب هاييتي في جهوده للخروج من الحالة الصعبة الراهنة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هاييتي.

الناجحة في مجلس الأمن وأن أشكرهم أيضا على عملهم الممتاز وعلى تيسير كل التعاون طوال فترة عضويتهم وأن أتمنى لهم كل التوفيق خلال العام الجديد. وأشيد بكم، سيدتي، على رئاستكم المثالية للمجلس خلال الشهر الحالي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهند.

أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا ليم، وكذلك السفير ميشيل بيانغ، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، بشأن هاييتي، والسيد كيم إيفز، مقدم الإحاطة باسم المجتمع المدني، على بياناتهم. وأرحب بحضور وزير خارجية هاييتي والجمهورية الدومينيكية في جلسة اليوم. كما أعرب عن تقديري العميق لحضور السفير بوب راي، ممثل كندا هنا اليوم، بصفته رئيس الفريق الاستشاري المخصص لهاييتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كما سمعنا من جميع مقدمي الإحاطات اليوم، من دواعي القلق أن الحالة الأمنية والإنسانية في هاييتي لم تشهد أي تحسن كبير منذ اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) في تشرين الأول/أكتوبر. وقد ساءت الحالة الأمنية بسبب الإفلات من العقاب الذي تفعل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية في ظله كل ما يحلو لها. وازدادت جرائم قتل المدنيين وحالات الاختطاف وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. كما وقعت جرائم قتل مدوية، بما في ذلك مقتل مرشح رئاسي سابق. ولا تزال إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والغذاء والصرف الصحي وخدمات الإعاقة، محدودة. ويؤثر نقص الوقود سلبا على كل جانب من جوانب المجتمع. وأدى نقشي وباء الكوليرا إلى زيادة تفاقم الحالة. وتتعرض قدرة النظام الصحي على الاستجابة لضغوط. وبالنظر إلى تلك الحالة المتردية، فإن الضرورة الآن هي أن يعزز المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية المقدمة. ومن الواضح أن الحالة تتطلب اهتماما مستمرا من مجلس الأمن.

الأنشطة الاقتصادية، لا تزال هاييتي بعيدة كل البعد عن حل المشكلة الهيكلية التي تشكلها أعمال العصابات المسلحة التي لا تزال تعوق إجراءات الحكومة والسكان في العديد من المجالات.

ولا تزال عمليات القتل والاغتصاب والاختطاف وخطف شاحنات البضائع مستمرة. ففي بلدة كاباري، التي تقع على بعد ٣٢ كيلومترا من العاصمة، قُتل ١٢ مواطنا مسالما في إحدى الليالي، وأُحرق أكثر من ١٠ منازل. ووفقا لإدارة الحماية المدنية، في بونيت ريفيير في مقاطعة أرتيبونيت، اضطر أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص إلى الفرار من منازلهم.

وقبل أسبوعين، أطلق قطاع طرق مسلحون النار على مدير أكاديمية الشرطة الوطنية في حادث غادر. وقد لقي ما يقرب من ٦٠ ضابط شرطة نفس المصير منذ بداية العام. وتعرض زعيم حزب سياسي، كان يشارك بنشاط في السعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، للقتل بوحشية. وما زلت مندهشا أن باستطاعتنا، في هذا المحفل، أن نسوق العصابات التي تقتل وتذبح ونروج لها؛ ومن المؤكد أنه لا يمكن إسكات صرخات الاستغاثة الصادرة عن الشعب الهايتي ولا رغبته في إنهاء هذا الكابوس عن طريق الترويج للعصابات المسلحة.

ويعيش البلد تحت تهديد أزمة إنسانية تغرق نصف السكان، أي ما يقرب من ٤,٥ ملايين شخص، في انعدام الأمن الغذائي. وتعزى هذه الحالة إلى أسباب هيكلية تفاقت إلى حد كبير بسبب إغلاق الطرق وخطف الشاحنات التي تنقل الأغذية إلى المدن، فضلا عن الأعمال التي تقوم بها العصابات المسلحة. وتؤدي آثار أعمال العصابات أيضا إلى ارتفاع التضخم، مما يجعل المواد الغذائية القليلة المتاحة غير ميسورة التكلفة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف غير مستقرة.

وتتفاقم هذه الظاهرة جراء احتجاز الرهائن عند المدخل الشمالي للعاصمة، مما يجعل الوصول إلى ميناء حاويات لافيتو غير ممكن؛ وثمة ما يقرب من ٣ ٠٠٠ حاوية من المواد الغذائية والمنتجات الدوائية والسلع الأساسية لمصانع التجميع محاصرة هناك. وقد بدأت بعض

السيد جينيوس (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): بداية، اسمحوا لي أن أشيد بالهند على رئاستها لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وأن أشكر أيضا جميع أعضاء المجلس على اهتمامهم والتزامهم الثابتين فيما يتعلق بتطلعات هاييتي. كما أرحب بحضور نائبة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام لهاييتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ووزير خارجية الجمهورية الدومينيكية ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) لجلسة اليوم المهمة بشأن هاييتي. كما أشكر السفير بوب راي، ممثل كندا، على البيان الذي سيدلي به ويتضمن تفاصيل عن زيارته إلى هاييتي. تقدر حكومة بلدي دعم المجتمع الدولي والتزامه بإيجاد حل دائم للأزمة الأشبه بالكابوس التي لا تزال تؤثر على هاييتي.

أرحب بجلسة اليوم، التي تُعقد بناء على طلب الاتحاد الروسي، لاستعراض الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد وآثار نظام الجزاءات على الجهات الفاعلة المرتبطة بعنف العصابات المسلحة، عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر.

وتقدر حكومة هاييتي تقديرا كبيرا عمل لجنة الجزاءات التي يرأسها السفير ميشيل كزافيي بيانغ، ممثل غابون. ونأمل أن يكلل عمل اللجنة بالنجاح ونتعهد في هذا المقام بتقديم دعم حكومة هاييتي الكامل لها. وتحيط حكومة بلدي علما أيضا بالتشكيل المقبل لفريق الخبراء، الذي سيدعم لجنة الجزاءات في عملها. وندعو أيضا إلى وضع قائمة بالجهات الفاعلة الرئيسية المرتبطة بعنف العصابات وغسل الأموال. وفي هذا الصدد، شرع نظام العدالة في هاييتي ومختلف مكاتب المدعين العامين في جميع أنحاء البلد في بذل جهود لإيجاد أفضل صيغة للتنفيذ الكامل للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) في هاييتي.

منذ أن صوت المجلس، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، على اتخاذ القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، شهدنا استئنافا مؤقتا للأنشطة في البلد. وعلى الرغم من تلك التطورات، ينبغي ألا يكون هناك سوء فهم فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع. فبينما خففت استعادة السيطرة على محطة النفط الرئيسية في فارو بعض الضغط على السكان وعلى

الأزمة في الأجل الطويل. إن البيانات التي دفعت حكومة هاييتي إلى طلب مساعدة قوة متخصصة لمرافقة الشرطة الوطنية الهايتية في كفاحها للقضاء على ظاهرة العصابات المسلحة أو على الأقل احتوائها واستعادة النظام وفرض احترام سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، لم تتغير كثيرا.

وبدء استئناف الأنشطة ليس نتيجة مباشرة للعمليات التي تضطلع بها قوات إنفاذ القانون وحفظ النظام. فقد شهد نشاط العصابات تباطؤا في بعض المناطق ولكنها تواصل ترويع السكان في مناطق أخرى. ولا تزال قدرتها على التسبب في الأذى كما هي تقريبا، وبإستطاعتها استئناف انتهاكاتها وقتما تريد. ومن الملح أن يقدم أصدقاء هاييتي هذه المساعدة التي يمكن، إن كانت قوية بما فيه الكفاية، أن تساعد الشرطة الوطنية الهايتية على التغلب على ظاهرة العصابات المسلحة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعرف أن الغالبية العظمى من شعب هاييتي تؤيد تلقي هذه المساعدة، بغض النظر عما قد يقوله بعض الأشخاص - الذين لا يقترحون أي حل بديل. فتصوير قطاع الطرق والمجرمين الذين يقتلون ويغتصبون ويختطفون على أنهم قادة ثوريون ومعارضون لا يتفق ببساطة مع الواقع. وقد أظهرت العديد من التقارير الصادرة عن مؤسسات وطنية ودولية لحقوق الإنسان أن جرم هؤلاء الأفراد لا جدال فيه. وتؤدي محاولات تبييض صفحاتهم وتصويرهم على غير ما هم عليه إلى إلحاق الضرر بهاييتي.

وما فتئ رئيس الوزراء أرييل هنري يؤمن بأن الحوار هو أفضل طريقة لحل أكثر المشاكل السياسية تعقيدا. وقد بذل كل ما في وسعه من جهد من خلال التواصل مع مختلف قطاعات الحياة الوطنية، وهو ما مكنه من إبرام اتفاق ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ومع ذلك، لم يكن راضيا عن ذلك، لأنه أراد، هو والحكومة ككل، أن يبذلا كل ما في وسعهما لتوسيع نطاق توافق الآراء.

وقد انتقده الكثيرون لأنه أهدر الكثير من الوقت في التقرب من المتعنتين والسعي لإعادتهم إلى طاولة المفاوضات. بيد أنه، كما كرر قبل يومين عندما تلقى التهاني من السلكين الدبلوماسي والقنصلي،

المنتجات في النفاذ وتشهد أسعارها ارتفاعا حادا بسبب ندرتها. ومصنع دقيق القمح الوحيد مغلق منذ عدة أشهر نتيجة لتعرضه للتخريب على أيدي العصابات. وينطبق الشيء نفسه على المصنع الوطني للأسمنت الذي يقع في نفس المنطقة الصناعية.

وتتطور الأزمة الصحية الخطيرة وغير المتوقعة الناجمة عن عودة ظهور الكوليرا بمعدل هائل وتتسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا؛ ويشكل ذلك تهديدا حقيقيا للصحة العامة في البلد بوجه خاص والمنطقة بوجه عام. ويشير تقرير حديث صادر عن وزارة الصحة العامة إلى أنها سجلت اعتبارا من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢: ١٧ ٦٢٩ حالة مشتبها فيها و ٩٧٢ و ١٤ حالة مصابة في المستشفيات و ٣١٦ حالة وفاة. وتجدر الإشارة إلى أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و ٤ سنوات هم الأكثر تضررا، يليهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٩ عاما. ويؤثر هذا المرض، الذي تقش في منطقتين من المناطق الفقيرة في العاصمة، على جميع المقاطعات حاليا باستثناء مقاطعة الشمال الشرقي. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان شعب هاييتي للدعم الطارئ الذي قدمته البلدان الصديقة لوزارة الصحة العامة لاحتواء انتشار المرض.

ويقدر شعب هاييتي القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع بفرض الجزاءات على بعض العناصر الفاعلة المهمة التي تساهم في حالة عدم الاستقرار السياسي من خلال دعمها للعصابات المسلحة (قرار مجلس الأمن ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)). وقد كان لذلك تأثير واضح في السياق الحالي وينبغي أن يساعد في تسهيل الحوار بين الأطراف الهايتية ودعم التوصل إلى تسوية وطنية يمكن أن تقضي إلى إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٣. وسيحول تنفيذ الجزاءات دون ضخ الأموال المشبوهة في العملية الانتخابية. هذا علاوة على أنه سيحد من قدرة مروجي العنف على الحصول على الأسلحة والذخيرة.

وتظل مسألة انعدام الأمن أولوية ملحة لشعب هاييتي، الذي عانى كثيرا من الأزمة المتعددة الأبعاد التي ابتلي بها البلد. ومن الخادع أن نعتقد أننا سنتمكن بدون تهيئة بيئة أمنية ملائمة من الخروج من

توزيعاً سليماً. وقبل ثلاثة أشهر، أغلقت العصابات الإجرامية محطة ميناء فارو، ما أدى إلى منع توزيع الوقود ما خلف جزءاً كبيراً من البلد من دون كهرباء. ووفقاً لمصادرنا مات في منطقة بورت أو برنس جميع الأطفال تقريباً الذين كانوا في الحاضنات، وكذلك معظم الأشخاص الذين يحتاجون إلى الأكسجين.

وهناك الآن أدلة كافية لتعزو تقشي الكوليرا مؤخراً إلى نقص الوقود، الذي أوقف إمدادات مياه الشرب من قبل شركة المياه الوطنية في هاييتي، DINEPA. ولنتذكر أن وباء الكوليرا الأصلي في هاييتي، في عام ٢٠١٠، انتشر إلى بلدان أخرى في المنطقة، مثل الجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك.

ومع أخذ ذلك الوضع في الاعتبار، نسأل أنفسنا: إذا كان العنف يجعل من الصعب إيصال اللقاحات والوقود، فكيف يمكن إيصال الغذاء إلى حوالي ٥ ملايين شخص معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك حوالي مليوني طفل ومراهق، يعاني ٢٥٠ ٠٠٠ منهم تقريباً من سوء التغذية الحاد؟ وفي ظل تلك الخلفية المأساوية، كيف يمكننا أن نتوقع توزيع بطاقات الاقتراع للانتخابات التي طال انتظارها في هاييتي؟ وكيف يمكننا أن نتصور أمة تتجو من حصار موت وعنف جنسي وعمليات اختطاف دائم؟

وتقوم الجمهورية الدومينيكية، قدر استطاعتها، بدورها في دعم جارتنا. فعلى سبيل المثال، منذ إغلاق محطة فارو للوقود، ظل بلدنا ييسر الإمداد بالوقود لصيانة بعض الخدمات الأساسية في هاييتي. وفي عمليات مختلفة بين تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف كانون الأول/ديسمبر، وبناء على طلب السلطات الهايتية، يسرنا شراء مئات الآلاف من غالونات الديزل والبنزين وزيت الوقود. ويوجه ذلك الوقود إلى المستشفيات، ومحلات السوبر ماركت، والمناطق الحرة، والصناعات الزراعية، والمصارف، وسفارات البلدان الثالثة، وبعضها ممثل في مجلس الأمن، والمنظمات الدولية العاملة في هاييتي، مثل الأمم المتحدة.

كما تلقينا طلبات للدعم الأمني لنقل موظفين دبلوماسيين من بلدان ومنظمات دولية أخرى في هاييتي واستجبنا لها - ناهيك عن

لا يندم على المحاولة. فبالوحدة استطاع شعب هاييتي أن يحقق إنجازات عظيمة في الماضي؛ وبالوحدة يجب أن يجد السبيل لإنهاء هذه الأزمة التي طال أمدها.

وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني، يسرني أن أعلن أن رئيس الوزراء هنري اجتمع هذا الصباح مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأحزاب السياسية لوضع المسات الأخيرة على توافق وطني في الآراء وتوقيع الاتفاق ذي الصلة من أجل البدء في عملية انتقالية شاملة للجميع وتشكيل مجلس انتقالي أعلى من أجل المضي قدماً خلال عام ٢٠٢٣ في تنظيم انتخابات شفافة تسمح للشعب الهايتي بانتخاب المسؤولين الذين سيتولون إدارة شؤون بلدهم بحرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاريس جيل (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشيد بتعيين غابون رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هاييتي. ونود أن نشكر السفير بيانغ على إحاطته بتلك الصفة، ونرجو له النجاح في مهامه الحساسة والهامة، ونتعهد بدعم حكومة الجمهورية الدومينيكية له.

كما أشكر نائبة الأمين العام، أمينة محمد، والسيدة هيلين لا لاي، الممثلة الخاصة للأمين العام في هاييتي، ووزير خارجية هاييتي، جان فيكتور جينيوس، والسفير راي، ممثل كندا، على مشاركتهم اليوم.

لقد عُرِضَت بيانات مثيرة للغثيان في المجلس تعكس الانتهاكات الفظيعة التي تعرض لها شعب هاييتي على أيدي العصابات الإجرامية التي تسيطر على جزء كبير من الأراضي، بما في ذلك ٦٠ في المائة من بورت أو برنس. ونضيف الآن إلى تلك المصائب تقشي الكوليرا والمجاعة على نطاق واسع. وقبل بضعة أيام، وصلت شحنة ب ١,٢ مليون لقاح إلى هاييتي لمكافحة تقشي سلالة من الكوليرا أكثر فتكا من السلالة الأصلية، التي قتلت ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ شخص في غضون بضعة أشهر فقط. بيد أن العنف يعوق مرة أخرى توزيعها

هذه هي الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق على المدى القصير لتخليص الشعب الهايتي من وضعه المروع الحالي وبالتالي تحقيق راحة البال التي تستحقها أميركتنا.

وأخيرا، نود أن نودع المكسيك ونشكر السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريس والمكسيك، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، على كل جهودها بوصفها مشاركة في القيام بالصياغة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لبلدنا ولمنطقتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. يضم الفريق الاستشاري ٢١ دولة عضوا ملتزمة بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في هاييتي. إن من دواعي اعتزازي أن أرى زملائي ممثلي رواندا وكنيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وبربادوس والجمهورية الدومينيكية وهاييتي، حاضرين معنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر شخصيا الممثلة الخاصة للأمين العام لا لاي، التي ما زلت أراها على شاشة التداول بالفيديو عن بعد وهي تستمع إلينا بصبر. وأود أيضا أن أشكر زميلي من غابون، الذي يقوم بعمل هام في قضية السلام والعدالة، وأشيد به على إحاطته اليوم.

قبل أسبوعين، زرت بورت أو برنس بصفتي الوطنية لمدة ثلاثة أيام، وصدمني في البداية الهدوء السائد في الشوارع. ومما يؤسف له أن ذلك لم يكن على الإطلاق لأن الحالة الأمنية قد تحسنت. فقد كانت الشوارع هادئة لأن الناس لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم بسبب الخوف. أو ربما لأنهم فروا بالفعل. وقد غادر آلاف الأشخاص البلد بحثا عن ملاذ آمن لهم ولأسرهم. وهذه هي حقيقة الوضع. وتسيطر عصابات مدججة بالسلاح حاليا على معظم عاصمة هاييتي. وسأقول مع كل الاحترام الواجب لكل من يستمع إلي إن هذه ليست خرافة؛ إنها حقيقة الوضع التي لا يمكن إنكارها. وهي تؤثر تأثيرا كبيرا على تدفق الوقود والغذاء والأدوية اللازمة، في حين لا يمكن إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان. ولا تزال الحالة خطيرة جدا. والطرق الوطنية الرئيسية

توفير الخدمات الصحية لعشرات الآلاف من الهايتيين الذين يأتون للبحث عنها في شبكتنا العامة بسبب استحالة الوصول إليها في بلادهم. فعلى سبيل المثال، ٣٢,٤ في المائة من الولادات في مستشفياتنا العامة لمهاجرين هاييتيين. وعلاوة على ذلك، تقدم هذه الخدمات مجانا. غير أنه لا يمكن للجمهورية الدومينيكية، كما أعرب الرئيس لويس أبي نادر كورونا في مناسبات متكررة، تحمل الأزمة الهايتية بمفردها.

وتبذل الحكومة الهايتية والشرطة الوطنية الهايتية جهودا كبيرة لاستعادة السيطرة على أراضيها. بيد أن المهمة تتطلب تعاون جميع الدول الممثلة هنا. ونحن نعلم ونصر على أن حل الأزمة الهايتية لا يمكن أن يأتي إلا من شعب هاييتي وقادته من خلال حوار محكم وتشاور سياسي دائم. ونرحب بالإعلان الذي أصدره الوزير جينيوس للتو. ويحدونا الأمل في أن يؤتي الحوار ثماره وأن يستمر في الانتشار، غير أن هاييتي اليوم لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها، كما كررت أعلى السلطات الهايتية في مناسبات مختلفة.

وأولا وقبل كل شيء، يجب تهيئة الظروف اللازمة على الأرض لجعل ذلك الحوار والتشاور ممكنا. وأعربت حكومتنا عن تأييدها القوي لموقف الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، المتمثل في أنه

في الوقت الذي يجري فيه تعزيز المعونة لتدريب الشرطة، هناك حاجة إلى قوة جبارة قادرة على استعادة السلام ووضع حد للعنف الذي أطلقته العصابات المسلحة، التي تسللت إليها السلطة السياسية والاقتصادية.

ونسلم بأن القرارين ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) و ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) قد أتيا ثمارهما الأولى من خلال فرض جزاءات ثنائية على من يمولون العصابات. ويحدونا الأمل الآن في أن تبدأ لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ وفريق الخبراء المكلف بموجب ذينك القرارين عملهما في كانون الثاني/يناير بغية محاكمة المجرمين على نحو أكثر فعالية. وفي رأينا أنه قد تم تجاوز عتبة النوايا الحسنة. ونحث المجلس على تنفيذ توصية القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) بتكوين قوة متعددة الجنسيات لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في أقرب وقت ممكن، لأن

رغبتهم في دعم هاييتي. ونحن موجودون أساسا في المنطقة، لكن بلدانا أخرى تخطط للانضمام إلينا.

وفي ذلك الصدد، أود، بالنيابة عن الفريق، أن أشدد على أربع نقاط رئيسية.

أولا، وقد قالها آخرون، ولكنني سأكررها، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد إلا إذا سلمنا بأن النهج التي اتخذت في العقود الماضية لم تتجح. فهي لم تكن مستدامة. ولم تستمر. ولم تترسخ في البلد. ولم تسفر عن التغييرات التي يتعين إحداثها. من الواضح - ومرة أخرى لقد قال ذلك الكثيرون، ولكن يجب ألا نقوله فحسب، بل أن نعيه - وهو أن الحل يجب أن يقودها شعب هاييتي وقيادته، وليس كندا أو الولايات المتحدة أو أي شخص هنا أو أي بلد أو الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى بذل جهد متضافر لفهم احتياجات الهايتيين ودعم خطة البلد لمعالجة الأزمة. لكن الخطط يجب أن تأتي من داخل البلد، ويجب أن تكون نتيجة لحوار سياسي عميق ومستدام هناك.

ثانيا، لا يمكننا أن نغفل عن الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها هاييتي، والتي ذكر الكثير منها: الفقر المدقع والإفلات من العقاب والتواطؤ الفاسد بين الأطراف السياسية والاقتصادية الفاعلة. اعتقد أن الجزاءات أداة هامة، ونعم، لها تداعيات في الميدان. وسيكون من المهم أن نواصل جميعا بقوة دعم التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢). ولا يزال أمانا الكثير من العمل لدعم الهايتيين في التصدي للفقر والفساد والخروج على القانون والعنف على جميع المستويات.

ثالثا، بينما لا توجد "حلول سريعة" لأزمة هاييتي الراهنة، وهي عبارة سمعتها مرات عديدة، فإننا بحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري. ولا يمكننا فقط استخدام المسار الذي لا يمكننا من حل المشكلة بسرعة. بدلا من ذلك، نحتاج إلى التفكير بشكل منهجي في الخطوات التي نحتاج إلى اتخاذها. فنحن بحاجة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية ومعالجة الحالة الأمنية الحادة والقيام باستجابة فعالة للكوليرا. وإذا فشلنا في الحد من تفشي الكوليرا والتخفيف من حدة الموجة الحالية بسرعة، فسوف يهدد ذلك بتجاوز كل شيء آخر نقوم به، وهو أمر خطير جدا.

المؤدية إلى شمال وجنوب العاصمة مغلقة. وتخلوا لو تم سد الطريق الرئيسي السريع ٩٥ في الولايات المتحدة كل ٢٠ أو ٣٠ كيلومترا. فهل سيكون هذا وضعاً مقبولا لسكان نيويورك أو نيو جيرسي أو أي مكان آخر؟ لا، لن يكون كذلك؛ فهو سيجعل الحياة مستحيلة.

إن الناس في هاييتي يعيشون في ظروف مستحيلة فيما يتعلق بحياتهم اليومية واقتصادهم. ومن المستحيل التحدث إلى أي شخص في بورت أو برنس لم تتعرض أسرته لحالة اختطاف، وهو واقع تم طرحه في المناقشات التي أجريتها. وقد تحدثت مع أشخاص قالوا إن عليهم دفع فدية لأهمهم أو أخيه. وذلك ليس استثناء؛ إنه جزء من الحياة في هاييتي. كما تتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي المروع. وذلك ليس خرافة؛ وهي حقيقة موثقة في جميع تقارير مجلس حقوق الإنسان.

ولا تزال العديد من المدارس مغلقة. ومعظم الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة. وهذه حقيقة وليست أسطورة. ولا يمكن للمزارعين زراعة أو حصاد الغذاء. ولا يمكن للشركات أن تعمل من دون الاضطرار إلى دفع رشاًوى لتشق طريقها عبر متاهة من الترهيب. إن الحالة الإنسانية خطيرة جدا وغير مقبولة على الإطلاق. ويزداد عدد حالات الكوليرا، مع ما يترتب على ذلك من أثر كبير على الأطفال. وقد مات الكثيرون بالفعل. ولا نعرف بالضبط عددهم، حيث أن وسائل تسجيل أسماء الذين فقدوا حياتهم غير متوفرة.

وكما قال الكثيرون، فإن التحديات التي تواجه البلد معقدة ومتعددة الأبعاد وتاريخية ومتربطة وتشكل تهديدا خطيرا لسلام البلد وأمنه وآفاق التنمية المستدامة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومنذ ظهور الأزمة المتعددة الأوجه الأخيرة في هاييتي في أعقاب اغتيال الرئيس جوفينيل موييز في الصيف الماضي، اجتمع الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ١٠ مناسبات، بما في ذلك على مستوى القيادة في أيلول/سبتمبر. وقد أصدر ستة بيانات مشتركة مع تطور الأزمة. وقد توسع الفريق، مع انضمام جمهورية كينيا وبربادوس مؤخرا. ويتفق أعضاء الفريق الاستشاري تماما في

أن يكون لديك تنمية اقتصادية بدون الاستثمار والأمن. ولا يمكن أن يكون لديك الأمن من دون أن يكون لدى الناس شعور بالأمل في مستقبلهم الاقتصادي. وكل هذه الأشياء تسير معا. وسنواصل العمل الجاد بشأن تلك المسألة، ونحن ملتزمون بمعالجة الأمن كشرط مسبق للتنمية الديمقراطية والتضامن السياسي.

رابعا، نشجع هاييتي على ضمان أن تسمع أصوات النساء والشباب وأن تتعكس في الخطط الرامية إلى دفع البلد إلى الأمام. وهناك حاجة إلى مشاركة المزيد من النساء والشباب في قيادة البلد. إن مستقبلهم على المحك، وكما نرى فإنهم يعانون بشكل أساسي.

لذلك فإن الحوار الوطني الشامل، الذي أشار إليه صديقي وزير خارجية هاييتي، عنصر بالغ الأهمية. ويجب على الجميع المساهمة في تهدئة الحالة لأجل تحقيق ذلك الهدف الذي لا مناص منه. في الأسبوع الماضي استمع الفريق الاستشاري إلى شابات هاييتيات يعقدن آمالا كبيرة على ما يعتبرنه مستقبلهن على الرغم من شدة صعوبة الوضع. وأعتقد أن الهايتيين ما زالوا يثبتون قدرة واضحة على الصمود في مواجهة المصاعب، بيد أنهم بحاجة إلى مساعدة مستدامة ويمكن التنبؤ بها من جانب المجتمع الدولي في جميع المجالات لكي يتمكنوا من كسر حلقات الأزمة.

أود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية. يجب إيقاف من يقدمون الرشوة أو يمارسون الابتزاز أو السرقة أو أعمال الاغتصاب والاختطاف والقتل. ولا يسعنا السماح باستمرار تلك الممارسات. فتلك ليست مسألة سياسية، بل إنها مأساة حقيقية. وإذا لم نتمكن من التصدي فلن يسعنا معالجة أي أمر آخر. ولست أعلم كيف يمكن اعتبار أي شخص يمارس أعمال الحصار أو التسلط أو التهديد أو الابتزاز أنه يؤدي نوعا ما من أنواع الخدمة العامة. إذ ذلك محض هراء، ولن يصمد أمام أي اختبار في سياق تحليل الحالة.

أخيرا "لا شيء لأجل هاييتي بدون مشاركة هاييتي بأسرها". هذه عبارة سمعنا ترديدها في سياقات أخرى ولكن يجب قولها مرة أخرى هنا. ويجب أن يكون ذلك مبدأ توجيهيا للكيفية التي نتصرف بها. وقد

ويتعين علينا أيضا أن ندعم هاييتي في الأجل الطويل، وهو ما أعتقد أنه أمر بالغ الأهمية. ولا يجب أن تكون مشاركتنا متذبذبة. ولا يمكننا البقاء قليلا من دون إيجاد طريقة لجعل دعمنا مستداما. ولدى القيام بذلك، يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية وبناء السلام العاملة داخل البلد وخارجه أن تعزز بقدر كبير التكامل والتنسيق بغية تعظيم أثر هذه الجهود.

ونعلم أن الأمين العام وبلدانا أخرى، بما فيها بلدي، تلقت طلبا من رئيس الوزراء بالنيابة هنري بإنشاء قوة متعددة الجنسيات. وقد كتب إلينا الأمين العام عن إمكانية إنشاء قوة للرد السريع. وتجري كندا وبلدان أخرى مناقشات مفصلة مع الشرطة الوطنية الهايتية. ولن نفعل أي شيء بدون أن نتواصل بشكل واف مع الشرطة الوطنية الهايتية بشأن ماهية خطتها، وكيف تعزز تنفيذ الخطة، وما هي المساعدة المطلوبة بالضبط. وقد تم طرح جميع أنواع المقترحات المختلفة. وأعتقد أن من المهم لنا أن نبدأ على المستوى العملي المتمثل في العمل عن كثب مع حكومة هاييتي لمعرفة ما هو مطلوب، الأمر الذي لا ينطوي على العمل مع حكومة هاييتي الحالية فحسب، بل مع المجتمع السياسي الواسع، بما في ذلك المجتمع المدني بأسره والأطراف الفاعلة الأخرى، التي تحتاج إلى المشاركة في مساعدتنا على إيجاد حل.

ويسرني أن عددا من البلدان قد ساهم في الصندوق المشترك للتبرعات المعني بالأمن. وقد أسهمت كندا حتى الآن بأكثر من ٥٠ في المائة من الأموال الموجودة في الصندوق. وسنواصل تقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك توفير المعدات والتدريب.

وأود أن أشدد على أن الفريق الاستشاري ليس له ولاية محددة بشأن السلام والأمن. ونحن نحترم ذلك احتراما تاما. فنحن فريق استشاري تابع للمجلس الاجتماعي والاقتصادي. ولكن السلام والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية أمور مترابطة. وأعلم أن بعض الناس ليسوا متحمسين لاستخدام لفظ الترابط، لكن هذا صحيح بالفعل. فالترابط شيء حقيقي. فلا يمكن أن يكون لديك استثمار بدون أمن. ولا يمكن

شاركت كندا بقوة في ذلك. وقد خصنا ممثل روسيا بالذكر في ذلك الصدد، الأمر الذي اعتبره وسام شرف لنا. أعتقد أننا ذكرنا ثلاث مرات في بيانه اليوم.

لكننا نظل عازمين في سعينا إلى وضع حد للإفلات من العقاب، وسأبين للأعضاء السبب: لأننا جميعا ارتكبنا خطأ التغاضي عن التأثير المدمر للفساد. ولا يمكننا أن نكرر ارتكاب الخطأ نفسه مرة أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥

لقد اقتبس صديقي ممثل المكسيك من رئيس بلده بعضا من حديثه عن كيف أصبح الفساد سمة محورية. ولا يمكننا التصدي للفساد